الاقتصادي

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

العدد (1874)السنة الثامنة -الثلاثاء (10) آب 2010

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

الوكيل الأقدم لوزارة الإسكان والإعمار: نحتاج بناء وحدة سكنية كل ٤٠ ثانية لحل أزمة السكن

6-7

تحرير نظم الإستثمار الأجنبي المباشر وفاعلية الحوافز في جذب الإستثمارات إلى العراق

10

ما جدوى استمرار ارتفاع نسب الفائدة في المصارف الاهلية بعد انحسار المخاطر؟

الاقتصادي | العدد (1874) السنة الثامنة - الثلاثاء (10) آب 2010

خبراء: الدخول في شراكات استثمارية ضرورة لدفع عجلة النمو الاقتصادي

بغداد / علي الكاتب

من بين اهم الحلول التي تلوح في الافق لدفع عجلة الاستثمار في العراق وتحقيق نمو اقتصادي شامل هو الدخول في شركات استثمارية من قبل المستثمرين العرب والاجانب مع نظرائهم العراقيين الذي يمثل الحل السحري او الوصفة العلاجية للوضع الراهن ،خاصة في ظل الاوضاع الامنية التي لاتزال تثير قلق المستثمرين وخوفهم من دخول الاسواق العراقية التي لا يملكون باعا طويلا فيها ،مقابل سعي المستثمرين العراقيين الى اكتساب الخبرة والتقنيات التكنولوجية والعلمية وامتلاك المقومات المطلوبة للدخول في استثمارات حقيقية مع الشركات الاجنبية لاسيما امتلاكهم لرأس المال والخبرات الفنية والمؤهلات البشرية التي من شأنها تحقيق النجاح في تلك الشراكات.

يقول الدكتور سنان المالكي استاذ العلوم الاقتصادية في كلية المأمون الجامعة: أن المنفعة ستكون متبادلة وفؤائدها على الجانبين ،لاسيما في تنفيذ مشاريع عملاقة بدلالة ان الفترة الاخيرة شهدت توافد العديد من الشركات والمستثمرين واصحاب رؤوس الاموال الاجانب والعرب إلى العراق وزيارة المستثمرين العراقيين الى عدد من الدول العربية والاجنبية ،الامر الذي لاقى استحسانا لدى الكثير من المستثمرين العراقيين والعرب والاجانب.

ويضيف: أن المنافع ستكون كبيرة ومشتركة بين جميع الاطراف في حال اجراء شراكات استثمارية مع رجال اعمال عرب واجانب ،حيث ان نقل التكنولوجيا الحديثة في شتى المجالات يعد العامل الامثل في مثل هكذا شراكات من اجل تحريك العجلة الاقتصادية التي اصابها التراجع خلال السنوات المنصرمة ،ومن هنا على الشركات الاهلية والقطاع الخاص حث الخطى نحو تحقيق تلك الشراكات الاستثمارية ،والتي بدأنا نشهد بوادرها في عدد من المناطق والمحافظات ،لاسيما ان الشركات الاجنبية تملك الرغبة الكبيرة في الشراكة مع مستثمرين عراقيين والدخول إلى ساحة الاستثمار العراقي وفي شتى المجالات الصناعية والتجارية والزراعية والاسكان والسياحة وغيرها بشكل عام وفي استخراج وتصدير النفط الخام العراقي بشكل خاص.

فيما يقول المستثمر جلال الخالصي مدير شركة ضحى بغداد للمقاولات والإنشاءات: أن الاستقرار النسبي يعزز من فرص الاستثمار في كثير من المحافظات والمناطق ،حيث ان عوامل جذب الاستثمار في الوقت الحاضر اكثر من عوامل الطرد ،ومن هنا فان مصلحة المستثمرين الدخول في شراكات استثمارية مع القطاع الخاص المحلي لان المستثمر الاجنبي سيجد قاعدة بيانات متكاملة ومعلومات وافية لاي مشروع يروم تنفيذه في العراق خاصة في مجال معلومات نوع الارض التي سيشيد عليها المشروع والقيمة المالية للمشروع ومقدار المنافع المادية التي ستعود عليه بعد انجاز المشروع.

ويضيف:أما من جانب المستثمرين العراقيين فهناك مزايا عدة ستعود بالفائدة على المستثمر العراقي وهي نقل التكنولوجيا الحديثة والارتقاء بمستوى العمل وتطوير خطوط الانتاج بالنسبة للمصانع ،الى جانب التدريب على التقنيات الحديثة المستخدمة في دول العالم ورفع مستوى اداء الملاكات العاملة وزيادة المهارات والقابليات لديها والاطلاع على آخر ما توصل إليه العلم الحديث في الآونة الاخيرة.

التجارة تشيد بوكالة التنمية الأميركية التي تتبنى مشاريع لمساعدة الشباب العراقي

بغداد / السومرية نيوز

اعتبر وزير التجارة العراقي وكالة، صفاء الدين الصافي أن المشاريع التي تقيمها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية تساعد على تقليص أعداد العاطلين عن العمل في البلاد، فيما لفت أحد مديري المشاريع في الوكالة الأميركية، إلى أن مشروعه سيوفر ٢٥٠٠ فرصة عمل خلال الفترة المقبلة.

وقال الصافي لـ(السومرية نيوز)، على هامش افتتاح مشروع مبادرة الشباب العراقي الذي نظمته الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ببغداد:إن "المشروع بادرة جديدة للقطاع الخاص، بهدف توفير فرص العمل للشباب العراقي"، معربا عن أمله بان "يفسح المشروع أمام العراقيين الذين يعيشون في المناطق الفقيرة، أو التي تعاني من قلة الخدمات، لاكتساب مهارات أساسية، والحصول على فرص تؤهلهم لأن يصبحوا أصحاب مشاريع منتجة".

وأضاف الصافي: أن "الإحصائيات الأخيرة لوزارة العمل تشير إلى أن عدد العاطلين عن العمل للفترة الواقعة بين ١٦ أيلول ٢٠٠٣ و٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ ، بلغ أكثر من مليون ونصف مليون شخص في عموم المحافظات"، مشيرا إلى "أهمية تنشيط قطاع المشاريع من قبل الهيئات والمنظمات التجارية والقطاع الخاص لتقليص البطالة في البلاد".

وأشاد وزير التجارة وكالة، بـ"مشاريع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لما وفرته على امتداد السنوات السبع الماضية من فرص عمل كثيرة للشباب في جميع محافظات العراق"، مبيناً أنها "تساعد بشكل كبير على تقليص اعداد العاطلين عن العمل".

من جهته لفت مدير مشروع تابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية رايموند مندينيلا إلى أن برنامج الشباب الذي يديره "سيفيد منه أكثر من ٥٠٠ شاب أعمارهم بين ١٨ إلى ٣٥ سنة، إضافة إلى توفير ٢٥٠٠ فرصة عمل من تنفيذ ١٨٠٠ مشروع صغير على مستوى محافظات البلاد".

وأكد مندينيلا في حديث لـ(السومرية نيوز)، أن "سفارة الولايات المتحدة في العراق خصصت مبلغ ١٢ مليون دولار لتنفيذ مشاريع برنامج الشباب، من ضمنها ميزانية تتجاوز ٤،٤٥ مليون دولار لتقديم قروض فردية وجماعية لمن هم بحاجة إلى دعم مالي للبدء بمشاريعهم"، مبينا أن "الإحصائيات المتوفرة لدى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تشير إلى وجود نسبة ٣٠٪ من البطالة لدى الشباب العراقي".

واوضح مدير برنامج الشباب أن "البرنامج يتكون من ثلاثة أقسام رئيسة، يتمثل الأول بتعليم المتدربين سبل وضع خطط العمل والدراسات الستراتيجية وحساب تكلفتها، إضافة إلى قسم الاستشارات الذي يجيب على استشارات الشباب خلال عملهم، فضلا عن القسم الثالث المتمثل بتمويل مشاريعهم".

ولفت إلى انه "تم تدريب ٣٥ شاباً على إدارة مشاريعهم التجارية التي طلبوا تمويلاً لتنفيذها"، مبيناً أن "عشرة منهم حصلوا حتى الآن في محافظة بغداد على التمويل اللازم عبر قروض قدمت إليهم، فيما حصل ١٦٠ شاباً متدرباً من مختلف مناطق العراق على القروض الخاصة بمشاريعهم من أصل ٥٠٠ متدرب شاركوا في البرنامج".

الى ذلك قال خبير في القطاع الخاص لدى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية:إن "مبادرة برنامج الشباب توفر وظائف للخريجين الجدد، وتقدم الدعم لأصحاب المشاريع من الشباب الذين يفتقرون إلى التمويل".

واعتبر علي الحسيني في حديث لـ(السومرية نيوز)، أن "التوظيف المثمر والبيئة المستقرة، سيسمحان للشباب بتنفيذ مشاريع منتجة لهم ولعائلاتهم"، مشيرا إلى أن "لدى الوكالة الأميركية للتنمية مراكز لتطوير المشاريع الصغيرة يستفيد منها قرابة ١٦٠٠ شخص، سيتم إشراك ١٠٠٠ منهم في برامج التعليم المهني، إلى جانب حصول ٥٠٠ منهم على وظائف دائمة".

وأوضح الحسيني ان "برنامج الشباب سيغطي جميع مناطق العراق وستكون محافظات بغداد والنجف وكركوك أولى المناطق التي ستتلقى التمويل".

بدوره ذكر احد المتدربين المدعو اياد كاظم جاسم (٣٣ سنة)من منطقة الحرية ببغداد، انه حصل على قرض من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ضمن برنامج الشباب، بعد أن تلقى تدريباً على ثلاثة أقسام وضعتها إدارة المشروع.

وقال جاسم لـ(السومرية نيوز) أن مشروعه خاص بإنشاء محل لبيع الأجهزة الطبية، لسد احتياجات المستشفيات والعيادات والمختبرات القريبة من موقع مشروعه الذي يتوافق مع خبراته العلمية التي يمتلكها.

يذكر أن نسبة البطالة المرتفعة في العراق تعود إلى أسباب متعددة منها زيادة معدل النمو السكاني بما يصل إلى ٣٪ سنوياً، إلى جانب توقف العديد من ورش العمل الصغيرة والمصانع متوسطة الحجم لأسباب عدة منها انقطاع التيار الكهربائي وتردي أوضاع البنية التحتية، وتدفق السلع الأجنبية من دون ضوابط، وارتفاع أسعار المواد الأولية ، كما تم غلق بعض المصانع الكبيرة والأعمال التجارية وهجرة رؤوس الأموال المحلية التي تقدر قيمتها ما بين ١٥-٢٠ مليار دولار وفقاً لتقديرات مختلفة بسبب ظروف الحصار الاقتصادي في التسعينيات، والظروف الأمنية السيئة بعد الدخول الأميركي عام ٢٠٠٣، ما أدى إلى تسريح العديد من العاملين وإضافتهم إلى العاطلين عن العمل.

الشارقة / خاص بالمدى الاقتصادي

ذكر تقرير للطاقة ان الأداء العام لشركات قطاع الطاقة لدى دول المنطقة سجل سيطرة واضحة على مجريات الأحداث والتداولات اليومية لدى البورصات، واستحوذ على حصة كبيرة من حجم وقيم التداولات اليومية ومستوى التأثير على قوة الارتفاع والانخفاض وإغلاقات المؤشر نظرا لارتفاع الأهمية النسبية لقطاع الطاقة من إجمالي الأوزان التي يتكون منها مؤشر السوق.

تقرير: نتائج شركات الطاقة تعكس تحسن الطلب على منتجاتها خلال النصف الأول

وجاءت التطورات والأحداث اليومية التي سجلها قطاع الطاقة سواء كانت على مستوى العقود التي حصلت عليها شركات الطاقة أم كانت على مستوى المشاريع الجاري إنجازها وتلك التي بدأ تشغيلها والتطورات العالمية على مستوى حجم الطلب والاستهلاك والتطورات المصاحبة للإنتاج والاستهلاك إضافة إلى التماسك الحاصل على وتيرة الاستثمار الموجه إلى قطاع الطاقة لتعزز من موقع قطاع الطاقة على مسرح الأحداث داخل البورصات وعلى جميع القطاعات الاقتصادية لدى الدول كافة.

ولاحظ التقرير أن النتائج التي حققتها شركات قطاع الطاقة لدى دول المنطقة جاءت لتعزز منطق ارتفاع الطلب على منتجاتها بجميع أنواعها، حيث ارتفع حجم الإنتاج والمبيعات لدى قطاع البتروكيماويات وتحسنت أسعار معظم المنتجات البتروكيماوية والبلاستيكية خلال النصف الأول من العام الحالي،هذا وحققت العديد من شركات الطاقة أرباحا تشغيلية جاءت نتيجة زيادة المبيعات بالإضافة إلى الأرباح الناتجة عن عوائد استثمارية غير تشغيلية.

وأوضح التقرير الارتفاع في صافي الأرباح جاء نتيجة التشغيل الكامل لجميع وحدات الإنتاج لدى العديد من الشركات، في المقابل فان التحسن الحاصل على الأرباح جاء أيضا نتيجة نجاح الشركات وللعام الثاني على التوالي بتخفيض العديد من بنود مصاريف التشغيل لديها والتخلص من بنود المصاريف الناتجة عن الاستثمارات الأخرى غير التشغيلية.

أما في ما يتعلق بالشركات التي سجلت نتائج أداء سالبة خلال النصف الأول من العام الحالي فقد جاءت نتيجة دخول الشركات في مشاريع كبيرة ولازالت في مرحلة التشغيل والإنتاج التجريبي وبالتالي لا تعد هذه الخسائر ناتجة عن بنود تشغيلية تنطوي على تأثيرات سلبية على أداء ومراكز الشركات المالي، في حين عكست قوائم الدخل والميزانيات نصف السنوية ارتفاعا واضحا لبند التمويل للمشروعات الجديدة الجاري تنفيذها وإنجازها بهدف زيادة حجم الإنتاج وتطوير آليات وأدوات الإنتاج والنقل والتوزيع لمنتجات الطاقة بجميع أنواعها، وتشير هذه الاتجاهات إلى وجود طلب متنام اعتمادا على مستويات الارتفاع المسجلة في الطلب والأسعار وتشير أيضاً إلى النشاط الحاصل لدى قطاع الطاقة الذي سينعكس على قوة النتائج المحققة وعلى تقوية المراكز المالية للشركات خلال الفترات المالية المقبلة.

ويعكس مضمون الحراك الحاصل لدى شركات الطاقة سواء كان على مستوى تحسن نتائج الأداء خلال النصف الأول من العام الحالي ليضع قطاع الطاقة على مساره الصحيح من جديد ويطوي صفحة كبيرة من الضغوط والتراجعات التي شهدها الطلب على المنتجات التراجع المسجل على أسعار جميع المنتجات في الأسواق المحلية والعالمية والتي أثرت على نتائج الأداء خلال الفترات السابقة وبشكل واضح.

وفي ما يخص أهم الاحداث في قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج العربي فقد أجملها التقرير بما يلي :

في الإمارات بدأت شركة أبوظبي العاملة في المناطق البحرية (أدما ابكو) عمليات الفحص للمولدات والمعدات الدقيقة والمرافق الخاصة بمنصة مشروع منشآت معالجة الغاز في حقل زكم، تمهيداً للشروع في ضخ الغاز من الحقل والمتوقع نهاية شهر تشرين الأول المقبل،حيث بدأت الشركة الاستعدادات الأولية للتشغيل التجريبي للمنصة الجديدة التي تشمل فحص المولدات والآلات الدقيقة والمرافق الخاصة بالمنصة، للتأكد من مدى جاهزيتها وكفايتها والتي تستمر حتى ما قبل الشروع في ضخ الغاز الوارد من الحقل، وذلك بعد أن أتمت الشركة بنجاح عمليات التعويم والتركيب الخاصة بالمشروع،كما تم تشييد جسر لربط المنصة بمجمع زكم الغربي، وذلك عن طريق منصة قوائم، حيث سيسهم الجسر في نقل الغاز المغذي للمصانع من مواقع عدة ونقل الغاز المضغوط والمعالج إلى منصة حقن الغاز ومجمع أم الشيف، وبذلك تكون «ادما» قد انجزت منصة مشروع منشآت معالجة الغاز في حقل زكم.

من ناحية ثانية أبرمت شركة بترول أبوظبي الوطنية "أدنوك" اتفاقية مبدئية مع شركة النفط الوطنية الكورية بشأن التعاون بين الطرفين في مجالات التنقيب عن النفط، والتخزين، وسيشكل الطرفان فريقاً لدراسة إمكانية التنقيب عن النفط، والغاز في إمارة أبوظبي، ومناقشة خطة تتعلق باستخدام "أدنوك" لمرافق التخزين التي تملكها شركة النفط الوطنية الكورية. وتعتزم أبوظبي، مراجعة عقود الامتيازات الممنوحة لشركات النفط الأجنبية، والتي ستخضع للتجديد في غضون السنوات الخمس المقبلة، كما تخطط الإمارة لزيادة الطاقة الإنتاجية للنفط من ٢.٨ مليون برميل/يوم، إلى ٣.٥ مليون برميل في اليوم.

كما تجري شركة "تكرير" اتصالات مع شركات المقاولات بشأن عقد تصميم وإدارة مرافق تكرير جديدة في الرويس، فضلاً عن تزويدها بالتقنيات اللازمة بتكلفة ٥٠٠ مليون دولار. وطلبت الشركة في مطلع حزيران من شركات المقاولات إرسال خطابات نوايا للإعراب عن اهتمامها بتنفيذ المشروع. ويركز المشروع على إنشاء مصنع جديد للكربون الأسود وهو من المنتجات الجانبية لزيوت الوقود، ويستخدم في صناعة إطارات السيارات والبلاستيك.

وقامت شركة أبوظبي لصناعة الغاز (جاسكو) بتمديد موعد تسليم العروض الفنية لمصنع معالجة الكبريت في الرويس بعد مطالبة المقاولين بمزيد من الوقت، حيث أن شركة التطوير الحكومية دعت الشركات المتأهلة لتسليم مقترحاتها في الأول من آب ويقضي العقد ببناء مصنع لمعالجة الكبريت في الرويس، إضافة إلى محطة تحميل وتفريغ.

من جهتها طرحت شركة أبوظبي للعمليات البترولية البرية (أدكو) عقداً بقيمة ٥٠ مليون دولار لمشروع محطة الضغط في حقل شاه من المنطقة الغربية في أبوظبي. ومن المقرر ترسية العقد في نهاية العام الجاري، وحددت الشركة ١١ آب الجاري موعدا نهائيا لتقديم العروض التقنية للمشروع، ومنتصف أيلول للعروض التجارية، ويشمل العقد إنشاء وحدة ضغط جديدة ومرافق تجفيف وإشعال.

وفي السعودية دعت شركة "أرامكو" السعودية الحكومية للنفط الشركات لتقديم عروض لتنفيذ أعمال بحرية في حقلين للغاز الطبيعي غير المصاحب للنفط يغذيان محطة "واسط" أكبر محطة للغاز الطبيعي في المملكة. وستعالج "واسط" ما يصل إلى ٢,٥ مليار قدم مكعبة يومياً من الغاز الطبيعي من حقلي العربية والحصبة البحريين،حيث أن الموعد النهائي لتقديم العروض هو السابع من نتشرين الثاني، كما سيشمل العمل مد خطوط أنابيب وبناء منصات في حقلي العربية والحصبة. ودعت "أرامكو" الشركات لتقديم عروض على حزم الأعمال البرية الشهر الماضي.

كما أبرمت أرامكو عقودا مع شركات عالمية لبناء مصفاة جديدة بمليارات الدولارات في ينبع على ساحل البحر الأحمر، وتشكل مصفاة ينبع وطاقتها الإنتاجية ٤٠٠ ألف برميل يوميا قرابة ربع حجم مشروعات السعودية المزمعة لرفع طاقة التكرير بنحو ١,٧ مليون برميل يوميا، وكان من المقرر أن تتولى شركة النفط الامريكية كونوكو فيليبس وأرامكو بناء المصفاة في مدينة ينبع الصناعية لكن كونوكو انسحبت من المشروع في نيسان، وبموجب الصفقات التي أبرمت فازت شركتا ديلم الصناعية واس.كيه الهندسية الكوريتان الجنوبيتان بعقود لبناء ثلاث من وحدات المعالجة الرئيسة في المصفاة، يذكر أن الشركات الأخرى التي فازت بعقود تضم تكنيكاس رويناس الاسبانية والوحدة السعودية لداييم بونج لويد الهندية والشركة الهندسية للصناعات البترولية والكيماوية (انبي) المصرية، إضافة إلى ذلك وقعت شركتا راجح المري والخدمات السعودية عقود بنية تحتية، ولم تكشف أرامكو عن قيمة العقود التي منحتها، لكن تكنيكاس قالت أن قيمة عقدها ٧٧٠ مليون دولار وقالت مصادر بالقطاع أن القيمة الإجمالية لعقدي ديلم تبلغ ١,٧ مليار دولار بينما تبلغ قيمة عقد اس.كيه ٥٦٠ مليون دولار.

من جهتها وقعت الشركة السعودية للكهرباء عقداً مع إحدى الشركات الوطنية لتنفيذ مشروع ربط إحدى محطات التحويل الجديدة بالشبكة الكهربائية، وإجراء تعديلات بمحطات شمال الرياض، وذلك لمواجهة الأحمال الزائدة بمدينة الرياض. يذكر أن العقد الذي وقع مع مؤسسة محمد العجيمي للمقاولات، تبلغ قيمته ٢٢٣ مليون ريال، ويهدف إلى تعزيز قدرات الشبكة الكهربائية بالرياض، وذلك من خلال ربط محطة حطين رقم ٩٠٠٥ بالشبكة الكهربائية جهد ١٣٢ ك. ف.

وفي الكويت باشرت شركة نفط الكويت بانجاز مشروعين لتزويد محطات الصبية والدوحة والزور والشعيبة الكهربائية بأنواع مختلفة من الوقود من أجل دعم قدرتها على تلبية الاحتياجات المتزايدة للطاقة الكهربائية في البلاد وبتكلفة إجمالية تبلغ ٥٢٠ مليون دينار. ويهدف المشروع الأول البالغة قيمته ٤٠٤ ملايين دينار إلى توفير ٧٣٠ طنا في الساعة من زيت الوقود منخفض الكبريت و٢٠٧٢ مليار بي تي يو من وقود الغاز يومياً، إضافة إلى ٥٩١ مليار بي تي يو من زيت الغاز يومياً، كما أوضحت الشركة أن المشروع يهدف إلى دعم القدرة الانتاجية لمحطتي الصبية والدوحة الكهربائيتين، حيث يتوقع الانتهاء منه في نيسان من عام ٢٠١٣. وبينت أنه تم طرح مناقصة للمقاولين العالميين للقيام بأعمال التصميم الهندسي وتوفير المعدات والمواد وادارة المشروع وبناء وتجهيز واختبار الاداء لخطوط الانابيب المزمع اقامتها من ميناء الأحمدي إلى محطتي الصبية والدوحة لتوليد الطاقة الكهربائية. أما المشروع الثاني البالغة قيمته ١١٦ مليون دينار فيهدف إلى توفير ١٤٥٢ مليار بي تي يو من وقود الغاز يوميا و١٧٣١ مليار بي تي يو من زيت الغاز يوميا من اجل دعم القدرة الإنتاجية لمحطتي الزور والشعيبة الكهربائيتين والمتوقع الانتهاء منه في تموز ٢٠١٢. وقد تم طرح مناقصة للمقاولين العالميين للقيام بأعمال التصميم الهندسي وتوفير المعدات والمواد وإدارة المشروع وبناء وتجهيز واختبار الأداء لخطوط الأنابيب التي ستقام من ميناء الأحمدي إلى محطتي الزور والشعيبة لتوليد الطاقة الكهربائية.

من جانب آخر، أرست شركة البترول الوطنية الكويتية على شركة تكنيمونت الإيطالية عقدا تبلغ قيمته ٤٠٠ مليون دولار لبناء مجمع لإزالة الغاز الحامضي في مصفاة ميناء الأحمدي. وكانت الشركة قدمت العرض الأدنى بواقع ١١٦ مليون دينار متفوقة بذلك على العرض الذي قدمته الشركات المتنافسة الأخرى على المشروع ومنها شركة سينوبيك الصينية وبتروفاك البريطانية وسايبيم الإيطالية وجي اس للهندسة والمقاولات، وهيونداي للهندسة والمقاولات وكلتاهما كورية جنوبية.

وفي قطر أعلنت شركة رأس قرطاس للطاقة عن اكتمال المرحلة الأولى من مشروع محطة رأس لفان – جـ للكهرباء والماء وذلك بإضافة القدرة الإنتاجية لهذه المرحلة والبالغة ١٨٣٣ ميغاوات إلى الشبكة من أصل القدرة الكلية للمشروع البالغة ٢٧٣٠ ميغاوات، وقد قامت شركة رأس قرطاس للطاقة بتنفيذ هذا المشروع الأكبر من نوعه في دولة قطر.

وفي العراق أرجأ العراق ولمدة شهر مناقصة لشركات عالمية تريد تطوير ثلاثة من حقول الغاز العراقية، وقالت بغداد أنها ستدعو ٤٥ شركة عالمية تأهلت للمنافسة في مناقصتين لعقود النفط العام الماضي للتقدم بعروض لتطوير حقول عكاس في الصحراء الغربية وسيبا في البصرة بجنوب العراق والمنصورية بشرق البلاد، وكان من المقرر أن تبدأ المناقصة في أول أيلول المقبل.

الاقتصادي | العدد (1874) السنة الثامنة - الثلاثاء (10) آب 2010

ارتفاع في اسواق المال العربية الاسبوع الماضي

دبي / CNN

تمكنت معظم أسواق المال العربية من إنهاء التداولات في أسبوع آب الأول على ارتفاع، وإن كانت المكاسب قد ظلت محدودة بحيث لم تتجاوز واحد في المائة إلا بالسوقين القطرية والمصري، في حين شذ المؤشر في أبوظبي عن الاتجاه العام، وتعرض لخسائر محدودة.

وذكرت شبكة ال (سي ان ان) انه في السعودية، أقفلت السوق بنهاية أول أسابيع شهر آب على مكاسب لم تتجاوز نصف نقطة مئوية، بما يعادل ٣٤ نقطة، منهية جلستها عند مستوى ٦٣٠٠ نقطة، بالترافق مع تحسن التداولات، وكان لمكاسب قطاعات "الاستثمار المتعدد" و"الاستثمار الصناعي" و"التأمين" التأثير الأكبر على الارتفاع.

أما السوق الكويتية، فقد ارتفع مؤشرها ١١ نقطة تعادل ٠,١٧ في المائة من قيمته، لينهي جلسته عند ٦٦٦٦ نقطة، وكان قطاع "الخدمات" على رأس المؤشرات القطاعية الرابحة، بواقع ٠,٦٠ في المائة، وتبعه مؤشر "الصناعة" بـ٠,٣٦ في المائة والمصارف مع ٠,٠٧ في المائة، بينما تعرض مؤشر "الاستثمار" لأكبر الخسائر مع ٠,٦٧ في المائة.

أما في دبي، فقد كسب مؤشر دبي ٠,٤ في المائة من قيمته، أي بما يعادل خمس نقاط فقط ليقفل على مستوى ١٥١٧ نقطة، وكان مؤشر "الخدمات" على رأس القطاعات الرابحة، بينما راوح مؤشر "الاتصالات" مكانه دون تعديل. أما سوق أبوظبي، فقد تراجعت ٠,٦٤ في المائة، خاسرة ١٦ نقطة، لتنهي جلستها عند ٢٥٢٩ نقطة.

وبشكل عام، انخفضت القيمة السوقية لأسهم الشركات المتداولة في سوقي الإمارات خلال خمس جلسات بمقدار ١,٢ مليار درهم، مغلقة عند مستوى ٣٦٤ مليار درهم، مع خسائر واضحة لسهم "الدار" الذي فقد ستة في المائة من قيمته.

واخترق مؤشر سوق المنامة مستوى ١٤٠٠ نقطة بزيادة نقطة واحدة، بعد أن أضاف سبع نقاط تعادل ٠,٥ في المائة من قيمته، أما السوق القطرية فقد ربحت ما يعادل ١,٤٨ في المائة من قيمتها، بما يعادل ١٠٤ نقاط، منهية جلستها عند ٧١٣٣ نقطة، بينما ارتفع سوق مسقط واحد في المائة، لتغلق عند ٦٣٥٧ نقطة، بزيادة ٦٢ نقطة.

وارتفع مؤشر EGX ٣٠ المصري بواقع ١,٤٣ في المائة، منهياً جلسته عند ٦٤٠٧ نقاط، بزيادة ٩٠ نقطة، بالتزامن مع تقلص في نسب التداول وحجم السيولة المتوفرة بالأسواق.

هيئة الاتصالات السعودية تتفادى حظر هواتف بلاكبيري

الرياض / رويترز

طلبت السعودية من هيئة الاتصالات الرسمية السبت الماضي اختبار حل مقترح للتهديد المتصور للامن القومي الذي تشكله هواتف بلاكبيري الذكية التي تصنعها شركة ريسيرش ان موشن (ار.اي.ام).

وقالت انها لن تحظر الخدمة اذا نجح الاختبار.

وكانت الحكومة السعودية قد هددت بوقف خدمة التراسل الفوري (مسنجر) لتليفونات بلاكبيري للمشتركين في السعودية يوم الجمعة الماضي ولكنها سمحت حتى الان باستمرار هذه الخدمة.

وتواجه (ار.اي.ام) تدقيقا متزايدا من جانب دول من بينها الهند ودولة الامارات العربية المتحدة ولبنان والجزائر والتي تريد حرية الوصول الى الشبكة المشفرة للشركة حتى تتمكن من مراقبة الرسائل التي تقول انها قد تشير الى تهديد امني محتمل. وقالت الشركة الكندية في الاسبوع الماضي ان دخول طرف ثالث الى شبكتها مستحيل.

وقالت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات السعودية بحسب رويترز انها اعطت شركات الاتصالات المشغلة الثلاث وهي شركة الاتصالات السعودية التي تسيطر عليها الدولة وموبايلي وزين ٤٨ ساعة في محاولة لتجربة الحلول المقترحة والوفاء بالشروط التنظيمية المطلوبة.

واضافت انها ستقرر ماذا كانت ستسمح للخدمة بالاستمرار ام لا اعتمادا على النتائج التي يحرزها مقدمو الخدمة.

ولم يقل البيان المقتضب للهيئة ما هو الحل ولكن مصدرا قال لرويترز يوم الجمعة الماضي ان شركة (ار.اي.ام) تختبر استخدام خوادم في السعودية لمعالجة مخاوف الحكومة.

واستخدام خوادم محلية سيحسن امكانية وصول السلطات السعودية للرسائل التي يتم معالجتها بشكل حصري من خلال خوادم في كندا وبريطانيا.

والسعودية هي اكبر سوق لشركة (ار.اي.ام) في الشرق الاوسط مع وجود نحو ٧٠٠ الف مستخدم لبلاكبيري.

واقترحت دولة الامارات العربية المتحدة التي يوجد بها ٥٠٠ الف مستخدم لبلاكبيري حظرا ابتداء من ١١ تشرين الاول القادم يستهدف البريد الالكتروني وتصفح الانترنت بالاضافة الى خدمة التراسل الفوري (مسنجر) في الجهاز.

واعربت الحكومتان الامريكية والكندية عن قلقهما بشأن اثار حظر مثل هذه الخدمات.

شركة إعلامية تسعى لنشر بريق أفريقيا في أمريكا

تكساس / وكالات

في سوق أفريقية مزدحمة، وسط مدينة هيوست بولاية تكساس الأمريكية، يكثر الأفريقيون المقيمون في الولايات المتحدة، أو الأمريكيين من أصول أفريقية، يتسوقون بين منتجات من بلدانهم الأصلية.

لكن هذه السوق، تبيع سلعة أخرى، مميزة ومطلوبة لكثير من الأفريقيين، ولا توجد إلا هنا، وهي مجلة "كلاس،" المعنية بأخبار ومتابعات الجالية النيجيرية في الولايات المتحدة، وبنشاطاتهم في الولايات المتحدة بشكل عام.

ويقول عدد من المتسوقين في السوق تلك إن هذه المجلة توفر لهم مطبوعة لمتابعة أخبار بلادهم، ومعرفة ماذا يجري هناك، بالإضافة إلى معرفة أنباء النيجيريين في الولايات المتحدة.

وليست مجلة "كلاس،" التي تشهد رواجا هائلا إلا جزءا من شركة إعلامية أسسها أفريقي عندما قدم إلى الولايات المتحدة عام ١٩٩٠، تحت اسم "يو أس أفريكا،" وهي شركة يبلغ عدد موظفيها ٣٠ شخصا، لكنها تطمح إلى فعل الكثير.

ويقول مؤسس الشركة شيدو نوانغو "في ذلك الوقت لم يكن لدينا وسائل إعلام متخصصة في الشأن الأفريقي، داخل الولايات المتحدة، كان هناك حاجة كبيرة لمثل تلك المطبوعات وعيرها، كي نستطيع مخاطبة الناس والحديث عن قضاياهم."

ومن ضمن منتجات الشركة، بحسب نوانغو، موقع إلكتروني إخباري متخصص، يعد الأول من نوعه في الولايات المتحدة، من ناحية التركيز على الشأن الأفريقي، حيث يحقق الموقع أكثر من ٣٦٠ ألف زيارة في اليوم.

ويشير نوانغو إلى أن لدى شركته طموحات عديدة، رغم الإمكانات المادية المحدودة، تتمثل في تقديم باقة إعلامية متنوعة، للأفارقة المقيمين في الولايات المتحدة، تزيد من جسور التواصل بينهم وبين الأعراق الأخرى المقيمة هناك أيضا.

وترجمة للطموحات تلك، تخطط الشركة لإطلاق قناة تلفزيونية تحت اسم "يو أس أفريكا،" في شهر تشرين أول المقبل، والتي يقول عنها نوانغو إنها ستكون معنية بإظهار الوجه الحقيقي لأفريقيا، والحديث عن عراقة وغنى الثقافة الأفريقية.

هوندا تبيع أرخص سيارة مزدوجة المحرك في اليابان

طوكيو / وكالات

ذكرت صحيفة طوكيو شيمبون يوم الاحد الماضي بحسب وكالة رويترز ان هوندا موتور تنوي بيع موديل يعمل بالوقود والكهرباء من سيارتها الصغيرة (فيت) التي تحظى برواج كبير نحو ١,٥٩ مليون ين (١٨٦٠٠ دولار) لتصبح ارخص سيارة مزدوجة المحرك في اليابان حين تطرح للبيع في تشرين الاول.

وبفضل دعم اليابان لشراء سيارات صديقة للبيئة لقيت السيارات مزدوجة المحرك رواجا في سوق السيارت الجديدة في الاشهر الاخيرة.

غير ان من المقرر انهاء الدعم الشهر المقبل في خطوة قد تؤدي لنشوب حرب أسعار مع تويوتا موتور منافستها في انتاج السيارات ذات المحرك المزدوج.

وسيقل سعر السيارة هوندا فيت بنحو ٣٠٠ الف ين عن سعر (انسايت) السيارة الاخرى التي تبيعها ثاني أكبر شركة سيارات في اليابان وهي الارخص حاليا. وسيزيد سعرها زهاء ٤٠٠ الف ين عن موديل فيت الذي يعمل بالبنزين فقط.

كما ذكرت صحيفة ماينيشي شيمبون ان هوندا ستبيع السيارة مزدوجة المحرك نحو ١,٦ مليون ين في تشرين الاول المقبل.

روسيا تقرر وقف صادرات القمح ومصر تبدي مخاوفها

موسكو – القاهرة / وكالات

قررت روسيا وقف الصادرات من الحبوب بين ١٥ آب الجاري و٣١ كانون الأول المقبل بعد موجة الجفاف والحرائق التي اتت على محاصيلها الزراعية.

وقال رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين: "اعتقد أنه ينصح بفرض حظر موقت على صادرات الحبوب الروسية وغيرها من المنتجات المصنعة من الحبوب".

وفي العام ٢٠٠٩، عمدت روسيا، وهي إحدى أهم الدول المصدرة للقمح والشعير والشوفان، الى استيراد ربع حاجاتها من المواد هذه.

وتسبب إعلان بوتين في ارتفاع قياسي في اسعار الحبوب، وبلوغه ٢٣ نقطة.

وكان سعر الحبوب بلغ الاسبوع الماضي ٢٢ نقطة على خلفية المخاوف من تأثير الجفاف والحرائق على صادرات روسيا.

في المقابل، يشير خبراء عدة الى فائض في محاصيل القمح على الصعيد العالمي، اعلى من الرقام القياسية التي سجلت في العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩. ويقولون ان التجار افتعلوا رفعاً للاسعار على امل ان يجنوا مكاسب من القلق حيال الصادرات الروسية.

ودعت روسيا شركائها في القوقاز، ولاسيما كازاخستان وبيلاروسيا، الى الحذو حذوها.

ولفت بوتين الى ان الهدف من قراره "ليس جني مزيد من الارباح، وانما مساعدة هؤلاء الفلاحين الذين يحتاجون مساعدة". واضاف ان الحكومة ستخصص ١٠ مليارات روبل (٣٣٥ مليون دولار) من المساعدات، وقروض للشركات الزراعية المتضررة بقيمة ٢٥ مليار روبل.

في غضون ذلك يبدو أن المصريين، باعتبارهم أكثر سكان العالم استهلاكاً للقمح، سوف يكونون أول المتضررين من القرار الذي أصدرته السلطات الروسية مؤخراً بحظر تصدير القمح، خاصةً أن مصر، التي تُعد أكبر مستورد للقمح في العالم، تعتمد على روسيا، إلى حد كبير، لتوفير احتياجاتها من تلك السلعة الإستراتيجية.

وفور إعلان السلطات الروسية عن قرارها بحظر تصدير القمح، خلال الفترة من منتصف أغسطس/ آب الجاري، وحتى الأول من ديسمبر/ كانون الأول القادم، حسبما أكد ديمتري بسكوف، الناطق الرسمي باسم رئيس الحكومة الروسية، لـCNN، بدأت الحكومة المصرية حركات حثيثة للبحث عن أسواق بديلة للقمح، لتعويض العجز الذي سينجم عن قرار موسكو.

وتعد روسيا ثالث أكبر مصدر للقمح في العالم، إلا أنها تواجه شبح تراجع المحصول هذا العام، جراء موجة جفاف أجبرت وزارة الزراعة على تقليص توقعاتها لإنتاج الحبوب، من ٩٠ مليون طن إلى ما بين ٧٠ و٧٥ مليون طن، مما دفع رئيس الحكومة، فلاديمير بوتين، إلى إصدار قراره بفرض "حظر مؤقت" على صادرات روسيا من الحبوب، إلى مختلف دول العالم.

وأورد تلفزيون "روسيا اليوم" تقريراً له من القاهرة، أفاد بأن وزير التجارة والصناعة المصري، أحمد رشيد، عقد اجتماعاً عاجلاً مؤخرا مع عدد من المسؤولين بالوزارة، لبحث تداعيات القرار الروسي بحظر تصدير القمح، مشيرةً إلى أن روسيا تعتبر "المصدر الرئيسي" للقمح إلى السوق المصرية.

وتابع التقرير: "لا تزال الحكومة المصرية تدرس آلية التعامل مع تداعيات القرار الروسي، فالأهم بالنسبة للمسؤولين المصريين حالياً، هو مناقشة الموقف القانوني من التعاقدات التي تمت مع روسيا قبل تاريخ ١٥ أغسطس/ آب الجاري، التاريخ الذي اتخذ فيه قرار الحظر، لأن القاهرة، المستورد الأول للقمح في العالم، تعتبر روسيا المصدر الرئيس لها، بنسبة ٤٥ في المائة من حجم استيرادها."

وأضاف تقرير المحطة الروسية: "لكن الحقيقة أن عصر الغذاء الرخيص قد ولى، من وجهة نظر البعض، الذين ينادون بأن تسعى الحكومة إلى زراعة مليون فدان من القمح، تضاف إلى ثلاثة ملايين، يتم زراعتها حالياً، لمواجهة الزيادة على الطلب، الذي يتنامى في كافة أنحاء العالم، والتي تشهد ارتفاعات قياسية في أسعار القمح."

وأشار التقرير إلى أن مصر تُعد أكثر بلدان العالم استهلاكاً للقمح على مستوى الأفراد، حيث يبلغ معدل استهلاك الفرد ١٤٠ كيلوغرام سنوياً، مما حدا بالحكومة إلى زيادة الدعم المخصص لرغيف الخبز من تسعة مليارات جنيه، إلى ١٦ مليار جنيه، ثم إلى ٢١ مليار جنيه العام الحالي، في الوقت الذي تعتمد فيه البلاد على استيراد ٤٠ في المائة من غذائها، ونحو ٦٠ في المائة من احتياجاتها من القمح.

من جانبها، ذكرت صحيفة "اليوم السابع" القاهرية، أن رئيس مجلس الوزراء، أحمد نظيف، أصدر تعليمات مشددة بضرورة فتح أسواق استيرادية بديلة للسوق الروسي، الذي أصدر قراراً بحظر تصدير أقماحه إلى معظم دول العالم، بعد موجة الجفاف التي دمرت المحصول خلال الموسم الحالي.

وفيما نقلت الصحيفة عن مصادر رسمية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي تحذيرهم من "تعرض مصر لأزمة أقماح خلال الفترة القادمة"، فقد ذكرت المصادر نفسها أن الوزارة انتهت من إعداد مجموعة من التقارير الخاصة بالدول المصدرة للقمح، وفقا للشروط الدولية المتفق عليها، استعداداً لفتح أسواق جديدة.

الولايات المتحدة فقدت ١٣١ ألف وظيفة في الشهر الماضي

واشنطن / وكالات

فقد الاقتصاد الامريكي ١٣١ ألف وظيفة أخرى في شهر تموز الماضي وهو الشهر الثاني الذي يشهد مؤشرات سلبية في مجال فقدان الوظائف.حسب احصاءات وزارة العمل الامريكية.

وتقول الحكومة الأمريكية إن القطاع الخاص وفر ٧١ الف فرصة عمل، على ان هذه الارقام جاءت أقل من المتوقع.

وعلى الرغم من أن مجمل هذا الانخفاض في فرص العمل الا ان معدل البطالة بقي على حاله بنسبة ٩,٥٪.

وقد رحب الرئيس الامريكي أوباما بالاحصاءات الأخيرة بشأن العمل في الولايات المتحدة على الرغم انها لا تؤشر سوى تعافيا ضعيفا في الاقتصاد الامريكي.

ووصف أوباما الارقام التي تظهر خلق فرص عمل بأنها علامة جيدة. بيد أنه أضاف التقدم يجب يأتي بشكل أسرع للامريكيين.

ويبدي عدد من المحللين مخاوف من أن تؤدي نسبة البطالة المرتفعة إلى ابطاء وتقويض التعافي الاقتصادي الامريكي.

وخفض فقدان الوظائف بقوة الاسعار في ورصات الاسهم الامريكية، فإنخفض مؤشر داو جونز بـ ١٢٠ نقطة أي أكثر من نسبة ١٪ ليصل الى ١٠،٥٥٥ في التدولات المبكرة.

كما ضربت الاسواق الاوربية فانخفضت الاسعار في سوق الاسهم في لندن وباريس وفرانكفورت بحوالي ١٪ .

وانخفضت قيمة الدولار أيضا فأنخفض بنسبة نصف سنت مقابل الجنية الاسترليني ليصل إلى ١,٥٩٨٣ ، وبثلاثة أرباع السنت مقابل اليورو إذ بات اليورو الواحد يعادل ١,٣٣١٨ دولارا.

وجاء الانخفاض الأخير في احصاءات الوظائف نتيجة فقدان ١٤٣ ألف وظيفة للعمال المؤقتين الذين كانوا قد استخدموا للعمل في الاحصاء السكاني الامريكي وأكملوا عملهم في شهر يوليو/تموز.

وفي يونيو/حزيران الماضي ترك ٢٢٥ من العاملين في الاحصاء السكاني وظائفهم. وكان هذا الشهر هو أول شهر تفقد فيه الوظائف في مجمل الاقتصاد الامريكي بحساب فقدان الوظائف شهريا منذ أكتوبر/تشرين الاول العام الماضي.

وعلى الرغم من أرقام العمل المؤقت في الاحصاء السكاني توضح اسباب زيادة أعداد الوظائف المفقودة الا أن أرقام شهر يوليو/تموز ستزيد المخاوف بشأن الاقتصاد الامريكي الذي يكافح من اجل التعافي الاقتصادي وبشكل خاص لأن تقرير العمل الشهري يمثل أحد اكثر المؤشرات الاقتصادية متابعة في الولايات المتحدة.

ويأتي ذلك بسبب بقاء قدرة القطاع الخاص على التوظيف ضعيفة، فالتوظيف في قطاع التصنيع زاد بـ ٣٦ الف وظيفة وفي القطاع الصحي بـ٢٧ الف وظيفة وفي المناجم والتعدين بـ ٧ الاف وظيفة.

وقال بارت فان آرك من مؤسسة (The Conference Board) البحثية "هذه الحصيلة المتواضعة في أعمال القطاع الخاص تؤكد إن الاقتصاد ما زال في طريق النمو البطيء، وستكون هناك مسافة طويلة لتسريع آلية توفير الوظائف".

وأضاف: "إن سرعة التوظيف الحالية أبطأ بكثير من أن تتمكن من تعويض الـ ٨ ملايين وظيفة التي فقدت خلال الركود الاقتصادي ـــ ليس خلال العام القادم حسب او خلال سنتين وربما حتى خلال الخمس سنوات القادمة".

تراجع مزدوج

وقد أظهرت الارقام التي أعلنت الاسبوع الماضي أن النمو الاقتصادي الامريكي قد تباطأ بين شهري نيسان وحزيران، مع نمو اجمالي الدخل القومي بمعدل سنوي هو ٢,٤٪ بالمقارنة مع ٣,٧٪ في الربع الاول من هذا العام.

كما تباطأت اسواق العقارات في الشهرين الماضيين ايضا.الا أن الحكومة الامريكية أصرت على الاقتصاد ليس معرضا لخطر العودة الى الركود.

وقالت كريستين رومر المستشار الاقتصادي للبيت الابيض في مقابلة مع شبكة تلفزيون (MSNBC) مرددة تصريحات كان قد اطلقها الرئيس الامريكي اوباما الخميس الماضي : "انا غير قلقة من التراجع المزدوج".

الاقتصادي | العدد (1874) السنة الثامنة - الثلاثاء (10) آب 2010

الوكيل الأقدم لوزارة الإسكان و الإعمار : نحتاج بناء وحدة سكنية كل ٤٠ ثانية لحل أزمة السكن

حوار / ليث محمد رضا

يحتل قطاع الاسكان أهمية بين القطاعات الاقتصادية لارتباطه بعملية التنمية ، ومانمثله ازمة السكن من ظاهرة لافتة للنظر تلقي بظلالها على المشهد الاقتصادي برمته فضلاً عما تمثله من عبء على كاهل العائلة العراقية. وتشير الإحصائيات الحكومية عن ارقام مذهلة لهذه الازمة المتفاقمة التي لم تستطع الطبقات الحاكمة عبر الحكومات المتعاقبة لإيجاد حلول ناجعة لهذه الأزمة. و من اجل استيضاح تصور وزارة الاعمار و الاسكان عن هذه الازمة و اسبابها و مستقبل هذا القطاع كان لـ (المدى الاقتصادي) هذا الحوار مع الوكيل الاقدم لوزارة الاعمار و الاسكان استبرق الشوك عبر الحوار الآتي:

× ماذا بشأن مشروع الاسكان الوطني الذي سبق و اعلنت عنه الحكومة ؟

– تم تشكيل لجنة برئاسة السيدة وزيرة الاعمار و الاسكان بيان دزه ئي و عضوية الامين العام لمجلس الوزراء و وكلاء عدد من الوزارات القطاعية و انجزت اللجنة العديد من المهام و التوصيات الخاصة بمداخلات موضوع السكن بشكل عام، ومن اهم الشرائح التي استهدفها المشروع ذوي الشهداء و السجناء السياسيين بأعتبار ان القانون الحالي لهاتين المؤسستين يشير إلى قيام وزارة الاعمار و الاسكان بأنشاء مجمعات سكنية توزع عليهم مجاناً إضافة إلى شرائح أخرى كالمهجرين والمهاجرين و الموظفين و المتقاعدين و قامت وزارة الاعمار و الاسكان بتصميم ٢٦ أنموذجاً وتقديمها إلى وزارة البلديات لغرض تسليمها للمواطنين الراغبين ببناء وحدات سكنية وفق التصاميم النموذجية التي اعددناها حيث كانت حديثة و جيدة و معها جداول احتساب كميات المواد التي تحتاجها الوحدة السكنية.. واهم موضوع تناوله مشروع الاسكان الوطني هو تبني اعداد سياسة وطنية للاسكان في العراق و تكليف وزارة الاعمار و الاسكان لغرض اعداد هذه السياسة بالاستعانة بالمنظمات الدولية و الاستشاريين و الاكاديميين و المحللين في جامعات العراق كافة و الوزارات ذات العلاقة ومنذ ما يقارب سنتين او اكثر تعمل وزارة الاعمار و الاسكان على اعداد هذه السياسة التي تضمنت العديد من المحاور منها تهيئة الاراضي المخدومة و محور المواد الانشائية و محور المقاولات و القطاع الخاص و محور المناطق العشوائية و غيرها من المحاور التي شخصت المشاكل واقترحت الحلول و بصيغة يمكن اذا اعتمدها مصدر القرار الحكومي أن تسهم في إيجاد حل لأزمة السكن على مراحل قصيرة و متوسطة و بعيدة المدى.

× هل أن الموازنة المخصصة لوزارتكم خلال العام الحالي ٢٠١٠ كافية لمعالجة أزمة السكن المتفاقمة؟

– في ما يخص الموازنة الاستثمارية لوزارة الاعمار و الاسكان التخصيصات المالية مازالت دون مستوى الطموح سيما في مجال مشاريع الاسكان و نأمل في السنوات المقبلة ان يتم تخصيص مبالغ اكثر و اكبر لقطاع الاسكان في العراق لكي يتسنى لوزارة الاعمار و الاسكان في العراق انجاز خططها و المباشرة في المشاريع التي اعدتها خلال الخطة الخمسية التي اطلق لها العنان خلال العام الحالي والتي من المؤمل ان تحقق جدواها بعد اربعة اعوام مقبلة.

× قدر الخبراء حاجة العراق الى اكثر من ثلاثة ملايين وحدة سكنية ، ما تعليقكم بشأن هذا التقدير ، و ما مدى قربه او مجافاته للحقيقة ؟

– التقديرات أطلقتها وزارة الاعمار و الاسكان ضمن الدراسات التي اعتمدت على احصائيات حصلت عليها الوزارة من الجهاز المركزي للاحصاء و تكنولوجيا المعلومات التابع لوزارة التخطيط ، و دعني اوضح لك من البداية حيث ان اخر احصاء كان في عام ١٩٩٧، و التسقيطات التي حددها الجهاز المركزي للاحصاء مكنتنا من معرفة عدد نفوس العراق في مختلف السنوات و عدد العوائل التي ممكن أن تستجد عن طريق الانشطار و تزايد النمو السكاني، فإذا اعتمدنا على ان النموالسكاني بمعدل ٣٪ كما بينت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وعدد أفراد العائلة بحدود ٥ الى ٦ افراد و نسبة الاندثار في الرصيد القائم من السكن يمكن ان تصل الحاجة الى ٣ ملايين وحدة سكنية ممكن أن يحتاجها العراق على مدار عشر سنوات مقبلة و ليست الحاجة الآنية فإذا قسمنا ثلاثة ملايين وحدة سكنية على عشر سنوات فأن العراق يحتاج بناء ما يقارب ٣٠٠ الف وحدة سكنية بالسنة و هذا الرقم بالقسمة على ايام و ساعات العمل فنحن بحاجة لانتاج وحدة سكنية في كل ٤٠ او ٤٥ ثانية، فأذن الأزمة متفاقمة و نحتاج لجهد كبير من اجل تأمين الحاجة من الوحدات السكنية و توزيعها على الناس المستحقة فالرقم واقعي و ليس مجرداً، و نحن في الوقت الذي نعاني من نقص البيانات و المعلومات نعول على التعداد السكاني الذي سيحصل في شهر تشرين الاول المقبل في اغنائنا ببيانات و معلومات دقيقة و عامة لمحافظات العراق يمكن ان نبني عليها معالجاتنا و دراساتنا و ان ننطلق منها لوضع الحلول لما نواجهه من اشكاليات .

× ما خطة وزارتكم لمشاريع الاسكان للعام ٢٠١١ ؟

– اعددنا خطة خمسية و تم تسليمها لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي واعتمدت ضمن المشاريع للخطة الخمسية من ٢٠١٠ الى ٢٠١٤ تتضمن العديد من المجمعات السكنية و تتخصص ببناء المجمعات السكنية لذوي الدخل المنخفض و المتوسط و الشرائح المهمشة خلال خطة الخمس ولمشاريع عدة في مختلف المحافظات ، اذا ما توفرت التخصيصات اللازمة ستقوم وزارة الاعمار و الاسكان لبنائها خلال المدة المحددة و حالياً لدينا مجمعان سكنيان على الأقل في كل محافظة مستمر العمل بتنفيذهما و هي قيد التنفيذ و هنالك بعض المشاريع تم افتتاحها و من المؤمل خلال الاشهر القليلة المقبلة نفتتح عدداً من المشاريع و ثمة مشاريع اخرى سيتم افتتاحها في السنة المقبلة .

× كيف ترى دخول القطاع الخاص في المشاريع الإسكانية، و ما جدوى هذا الدخول في تقليل ازمة السكن ؟

– سياسة الإسكان التي أعدتها الوزارة و من المؤمل اطلاقها اعتمدت على قيام شركات القطاع الخاص و المقاولين بأخذ دورهم الواسع لبناء الوحدات السكنية و بناء المجمعات أما عن طريق دخول المناقصات التي تعلنها الدولة او عن طريق بناء المجمعات السكنية عن طريق الاستثمار، فدخول القطاع الخاص لسوق السكن نتيجة حتمية لابد منها و يجب ان يكون دور الدولة داعماً لهذا القطاع لا سيما الوزارات القطاعية الاخرى مع وزارة الاعمار و الاسكان التي تضع الخطط و تشرف على تنفيذها و تكون الجهة المراقبة و التفتيشية على تطبيق المعايير العامة للسكن في العراق .

× تضطلع وزارتكم بخطة إعمارية لتنفيذ الطرق و الجسور، ما المشاريع الستراتيجية في هذا الاتجاه؟

– قطاع الطرق و الجسور احد مهام وزارة الاعمار و الاسكان اضافة الى بناء الوحدات السكنية و المباني العامة و مسؤولية الوزارة هي تنفيذ الطرق الواصلة بين المحافظات و طرق المرور السريع و كذلك صيانتها و تنفيذ وصيانة جميع الجسور الكبيرة التي تنشأ على نهري البلد كدجلة و الفرات و الفروع و الروافد الاخرى التي تصب في هذين النهرين و اهم المشاريع الستراتيجية الحالية التي هي قيد التنفيذ هو اكمال طريق المرور السريع رقم واحد الذي يصل بين المحافظات الجنوبية و طريق المرور السريع ط ٦ الذي يصل بين محافظات المثنى والديوانية و ذي قار قيد التنفيذ حالياً و لدينا دراسة للمباشرة في طريق المرور السريع رقم ٢ الذي يصل بين بغداد مروراً بمحافظتي صلاح الدين و كركوك وجزء من محافظتي اربيل و نينوى و يتفرع منها فرعان احدهما يصل إلى الحدود التركية و الاخر الى الحدود السورية و هذا من اهم المشاريع الستراتيجية الكبرى التي وضعتها وزارة الاعمار والاسكان ضمن الخطة الخمسية و متى ما ترصد لها المبالغ الكافية سيكون مشروعاً جباراً وعظيماً.

× كيف تنظرون لتجربة إقليم كردستان في تنفيذ مشاريع الاسكان التي ساهمت بحسب الخبراء مساهمة كبيرة في تخفيف أزمة السكن ؟

– تجربة جيدة ويحتذى بها ونأمل من المحافظات ان تحذو حذو اقليم كردستان لما حققه من انجازات كبيرة في قطاع الاسكان و بناء الوحدات السكنية و نأمل لجميع المحافظات ان تكون بذات المستوى .

×كيف تقيمون المشاريع الاسكانية العملاقة في بغداد التي أعلنت عنها جهات عدة (أمانة بغداد ، هيئة استثمار بغداد ومحافظة بغداد)؟

– هم يحتاجون الوزارة في خبراتها و غير ذلك و يوجد تنسيق مع بعض الجهات مثل امانة بغداد و هيئة الاستثمار لبعض الامور التي هم يحتاجونها من الوزارة و توجد فرق عمل و ممثلون عن الوزارة في بعض اللجان ، فدور الوزارة ضئيل جداً في الوقت الذي يفترض ان تتم كل هذه المشاريع من خلال وزارة الاعمار و الاسكان لانها الجهة الفنية الوحيدة التي لها الاستطاعة في ان تبت و تقرر مدى مطابقة هذه المشاريع للمعايير الاسكانية المعتمدة و هذا ماينص عليه قانون الهيئة العامة للاسكان الذي يفرض استحصال موافقة الهيئة على انشاء اي مجمع سكني يزيد على ٥٠ وحدة سكنية فكيف بآلاف الوحدات التي تبنى من دون الرجوع إلى الوزارة؟

× كيف السبيل لتفعيل و تطوير صندوق الاسكان ، ما خطة الوزارة في هذا الاتجاه؟

– صندوق الاسكان من الدوائر الحديثة التي تم تأسيسها بعد عام ٢٠٠٣ بموجب القرار رقم ١١ في ٢٠٠٤،باشر مهامه في ٢٠٠٥ فمطالبتنا بتأسيس هذا الصندوق جاءت لإيماننا بأهمية التمويل و الاقراض لحل ازمة السكن و هدف الصندوق لا يقتصر على اقراض المواطنين الذين يريدون بناء وحدات سكنية و انما اقراض و تمويل المشاريع الاسكانية و المقاولين و المستثمرين على حد سواء.

و في الوقت الحالي الجانب الاول هو المفعل كإقراض المواطنين من المتقاعدين و الموظفين لبناء وحداتهم السكنية و المحور الاهم في قانون صندوق الاسكان لم يتم تفعيله و هو اقراض الشركات العقارية و الشركات المستثمرة و المقاولين لبناء الوحدات السكنية و اقراض و تمكين المواطنين لشراء الوحدات السكنية التي تنفذ عن طريق الاستثمار و هذا هو جوهر القانون و اهميته و لكن بسبب ضعف القطاع المصرفي في العراق لضعف التشريعات الحالية منعتنا من تطوير عمل صندوق الاسكان لما يلبي الحاجة لغرض تفعيل ما جاء بالقانون.

× ما أهم العقبات التي تواجه المستثمرين الاجانب في قطاع الإسكان، و كيف تتم معالجتها؟

– بناء الوحدات السكنية و قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ بتعديلاته الحالية يعد من افضل القوانين في المنطقة على الأقل،و لكن أسباب كثيرة تحول دون تشجيع المستثمرين للولوج لسوق العراق الاسكاني و بناء الوحدات السكنية عن طريق الاستثمار منها مشكلة الاراضي و توفيرها و اماكنها و منها تسهيل الاجراءات سيما من النافذة الواحدة التي اعتمدتها الهيئة الوطنية للاستثمار و نأمل ان مشروع المليون وحدة سكنية الذي تم اطلاقه من قبل الامانة العامة لمجلس الوزراء ان يشجع المستثمرين على مباشرتهم في بناء الوحدات السكنية وحسب ما اعلن في وسائل الاعلام عن هيئة الاستثمار توجد ٨١٥ شركة أقدمت على هذا المشروع في مختلف المحافظات و نأمل ان نشاهد مباشرة هذه الشركات في تنفيذ المشاريع على ارض الواقع.

الاقتصادي | العدد (1874) السنة الثامنة - الثلاثاء (10) آب 2010

تحقيق / المدى الاقتصادي

يمثل القطاع المصرفي اهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني ، وماتزال المنظومة المصرفية في العراق بشقيها العام والخاص بحاجة الى تغييرات بنيوية ترتقي بالاداء بما يتناسب وطبيعة مرحلة التحول الاقتصادي والاستثمار الاجنبي المتوقع دخوله إلى العراق .
وفي ظل ارتفاع نسب الفائدة في المصارف على الرغم من التحديثات التي اجراها البنك المركزي العراقي تشكلت رؤى لدى المستهلكين والخبراء سنعرض لها من خلال هذا التحقيق .

ما جدوى استمرار ارتفاع نسب الفائدة في المصارف الاهلية بعد انحسار المخاطر؟

مستهلكون: التعامل المصرفي يجب ان يكون اكثر سهولة

خبراء: لايوجد مبرر اقتصادي من بقاء نسب الفائدة على حالها في المصارف

الإصرار على رفع الفائدة

كثر في الآونة الأخيرة طرح سؤال في الأوساط الاقتصادية مفاده ما السبب في بقاء الارتفاع بسعر الفائدة بعد زوال المخاطر التي كانت تبرر ارتفاع نسب الفائدة ؟

نائب المدير المفوض لمصرف عبر العراق سهيل العباسي قال : كان البنك المركزي يصدر جداول اسعار فائدة كل ستة اشهر و يلزم به المصارف ، و لكن بسبب كثرة المصارف حرر البنك المركزي المصارف وبدأت المنافسة بين المصارف.

و اضاف العباسي : القروض ينبغي ان تكون انتاجية تدعم الدخل القومي في انتاج سلع و خدمات و البنك المركزي اخطأ في استثمار ٢٠٪ كودائع من المصارف ما دفع المصارف الى العزوف عن الإقراض لأنها وجدت في الافادة من الايداع في البنك المركزي عملية مربحة بشكل سهل و غير قابل للخسارة .

وتابع العباسي: العمل المصرفي يجب ان يكون بذراعين الاول يستقطب العملة في حساب ودائع جارية و توفير ودائع لأجل الإقراض و المصرف يجب ان يستفد من سياسته الاستثمارية و المسألة طبيعية و الفجوة التي تتحدثون عنها بين فائدتي الدائن و المدين موجودة حتى في الخليج .

فيما قال مدير مصرف المنصور: المصارف تعتمد على معدل سعر الفائدة ضمن السياسة النقدية التي يعتمدها البنك المركزي إضافة التكاليف الاستثمارية و ثمة تفاوت من مصرف الى اخر بأحتساب معدلات اسعار الفائدة وفق السياسة الاستثمارية و أوجه الاستثمار المتاحة ، فأسعار الفائدة تتحدد وفق السياسة الاستثمارية التي يعتمدها المصرف إضافة إلى السياسة المالية للبنك المركزي، ففي مصرفنا لم تتغير نسبة الفائدة منذ سنة فنحن نأخذ على الاقراض ١٠٪ و عند النظر لنسب الفائدة يجب ان تؤخذ ودائع المواطنين لدى المصارف التي ينبغي الاحتفاظ ٢٠٪ منها كأحتياطي قانوني لدى البنك المركزي و ٨٠٪ متاحة للاقراض في المصارف و المصارف تعتمد على السياسة الاستثمارية و الفرص المتاحة امامها و تأمين اموالها ازاء المخاطر لان الفائدة ليست عائداً استثمارياً فقط ، بل تتضمن المخاطر المستقبلية و تحرم من الاستثمار في الافادة من هذه المبالغ الى اثر التسجيل إضافة الى تقلبات أسعار الصرف كلها عوامل تؤدي الى ارتفاع اسعار الفائدة.

اما المستشار في مصرف الشرق الاوسط فاروق صالح الرمضاني تحدث قائلاً : الكلف الادارية في العراق عالية جداً و الاسعار الربحية اكثر من ١٠٪ فالرواتب مرتفعة و توجد منافسة غير مشروعة في القطاع الخاص فمصرف يعطي مليوناً و نصف مليون دينار وآخر يعرض مليونين ويوجد طلب متزايد على القروض و يعتبر العراق سوقا فالعراق الان توجد به الكثير من المشاريع الاستثمارية وأضاف: أما مسألة الفائدة على الادخار فتحدد وفق حاجة المصرف من السيولة إضافة الى ثقة الزبائن بالمصرف فمثلاً انا اعطي ٤٪ كنسبة فائدة على القروض بينما مصرف اخر يعطي ٧٪ لكن الزبائن تتجه إلينا لثقتها بالمصرف على حد قوله .

فيما قال مدير الحسابات في مصرف الخليج التجاري يوسف فضيل : ان نسب الفائدة في المصارف تتحدد وفق نسبة الفائدة بودائع المصارف في البنك المركزي لذلك فقد انخفضت نسب الفائدة مؤخراً بسبب انخفاض نسب الفائدة في البنك المركزي الى ٤٪ بعد ان كانت ٢٠٪ .

المحلل الاقتصادي الدكتور طالب الطباطبائي قال:أن بقاء نسب الفائدة مرتفعة في المصارف الخاصة امر غير مبرر اقتصادياً لان التضخم حالياً تراجع من ٥٠٪ الى ٢٥٪ فليس من مبرر اقتصادي لبقاء الاسعار مرتفعة إضافة لمسألة ان البنك المركزي يقبل اموال البنوك كودائع لديه و اصبحت المصارف تلجأ الى الايداع (اوفر نايت) و فق البرنامج الايداعي اليومي لرؤس الاموال المصرفية بفائدة و يشجع المصارف على عدم الاتجاه للاستثمار و المخاطرة كأن يعجز احدهم عن التسديد او ان المقترض ينهار اقتصادياً مما يسبب شللاً في المصارف و البنك المركزي يرى في هذا حماية لاموال الناس لكن يؤثر سلباً و بنتائج مدمرة اقتصادياً في حركة البنك العادي من جهته في الاستثمار و في ظل هذه الحالة عندما ايداعات البنوك تبتعد عن الاقراض و تلجأ لاسلوب (اوفر نايت) و تبريرهم لذلك ان الاقراض تكتنفه مخاطر بحكم أن الامن غير مستتب ، فهذا الاجراء منتقد من قبل البنك المركزي إذ أن الفائدة ١٥٪ تشجع البنوك على ايداع اموالها و ان لا تتجه للاستثمار .

بقاء الارتفاع و تعليمات البنك المركزي

تتجه الانظار في الوسط الاقتصادي نحو البنك المركزي الذي ينتظر منه اتخاذ اجراءات لاصلاح النظام المصرفي ، و نحن حملنا القضية لمستشار البنك المركزي الدكتور مظهر محمد صالح الذي حدثنا قائلاً: أن المشكلة كبيرة و نحن حددناها و هي لا تعكس قوة الوساطة في البلاد، بل تعكس ضعفا، فالفائدة في مصارف العالم لا تتجاوز ثلاث نقاط اما في مصارفنا فالفائدة على القروض من ١٢٪ الى ١٨٪ بينما فائدة الادخار بحدود ٦٪ و في كل الاحوال معدل فارق القائدة بين الدائن و المدين و السبب ان مصارفنا في طبيعتها متحفظة و لا تتحمل مخاطر و هذا عكس العمل المصرفي في العالم و اذا خاطرت فأنها تأخذ فوائد كبيرة بحجج الامن ومخاطر السوق و الظروف السياسية فالحكومة مثلاً حتى الآن غير مشكلة، فالمصارف تكتفي بمصادر الربح الكبيرة و المصارف خالية من الاقراض الذي يقترب على الطبقة المقربة من بعض اصحاب المصارف و لا تعطي قروضاً في العادة ، و الذي يربح من عمليات غير مصرفية لا يسمى مصرفاً و بيع العملات في المزاد ، و بالنسبة لنا كبنك مركزي نعطي حرية مالية لكن هذه الحرية يجب ان تحترم و السوق يجب ان يخضع لضوابط ، و البنك المركزي سيعمل على توجيه المصارف للوساطة المالية الصحيحة و الربح من خلال الائتمان و ليس من خلال عمليات شبه مصرفية ، و سياسات البنك المركزي تقوم على العقلانية و خدمة الاقتصاد الوطني .

أما معاون مدير عام مراقبة الصيرفة و ليد عيدي عبد النبي فقال لنا : كبنك مركزي و في طريق تحرير المصارف اطلقنا حرية المصارف بتحديد الفائدة وفق قوى السوق و التنافس بين المصارف و قد لاحظنا وجود فجوة كبيرة بين حساب الدائن و حساب المدين و الفائدة الدائنة و هي زهاء ٦٪ الى ٧٪ و بلغناهم بمعالجة هذه الفجوة الكبيرة و بعضهم استجاب و البعض الاخر لم يستجب ، ولدينا نظام تقييد المصارف و نحدد مدى تقيد اي مصرف بتعليمات البنك المركزي الذي يؤثر على تقييمه فالملتزم يأخذ درجة اعلى من غير الملتزم لكن انخفاض قيمة الضمان المقدمة تعد عاملاً من عوامل الارتفاع و هو من المخاطر التي تهدد السوق بتعرض المشاريع و المقترضين للمخاطر الامنية فعملية الائتمان و الاسترداد تمثل جزءاً من المخاطر و نأمل ان تنخفض نسب الفائدة بعد التحسن الامني و نأمل في البنك المركزي بعد ما كان العراق طارداً للاموال ان يكون جاذباً للاستثمارات الاجنبية و هذا بدأ يتضح من عقود إدارات المحافظات و الشركات و المشاريع المنفذة في الشمال و الجنوب كما من الملاحظ وجود فروع المصارف الاجنبية التي فتحت في العراق و لدينا طلبات قيد الدراسة و هذه كلها عوامل جذب فعندما تصرف شيئاً يأتيك مقابل له فبلدان الخليج و الاردن مايدخل لها اكثر مما يخرج .

انعكاس الارتفاع على ثقة الجمهور و حجم التعامل المصرفي

زبائن المصارف من مدخرين و مستثمرين تحدثوا لـ (المدى الاقتصادي) عن آرائهم بخصوص نسب الفائدة في المصارف، محمد علي صاحب (٤٨ عاماً) قال: ان التعامل المصرفي يجب ان يكون اكثر سهولة ليتيح فرصاً استثمارية فالمصارف تشترط على القروض ضمانات بأضعاف نسب القروض بالاضافة الى ان معاملات الإقراض لا تتم بذات الانسيابية التي تتم بها معاملات الادخار و فتح الحساب .

فيما قال المواطن كرار : (انا لدي بكلوريوس ادارة و اقتصاد) بناءً على تعاملي مع المصارف الاهلية التي يفرضها طبيعة عملي فالعمل المصرفي في العراق لازال مشوهاً و غير مستكمل لعناصر العمل اذ انهم لا زالوا يتجهون للادخار و التحويل و الصيرفة و يهملون الاقراض الذي يعد بأعتقادي عنصراً مهماً في العمل المصرفي .

فيما قال المواطن علاء مصطفى: أنه كان لديه قطعة ارض يريد ان يبني عليها عمارة تتضمن محالاً تجارية و شققاً سكنية و انه لم يستطع الحصول على قرض من اي المصارف الاهلية إلا بعدما تعرف على احد السماسرة الذي سهل عملية الاقتراض مقابل نسبة ٥٪ من اجمالي مبلغ القرض على حد قوله .

فيما قال ماجد عبد الرضا : انا تاجر اسافر خارج العراق لذلك انا مطلع على عمل المصارف العالمية و عندما اذهب للمصارف الاهلية في العراق يقولون لي اننا لا نمنح قروضاً فتساءل ماذا تعمل تلك المصارف إذاً؟

تعارض السياسة المالية والنقدية

استاذ الادارة و الاقتصاد في الجامعة المستنصرية د. احمد الوزان تحدث لنا قائلاً : ان الارتفاعات و الانخفاضات البسيطة في سعر الفائدة تؤثر بشكل مباشر على عملية الاستثمار و الاقبال على الاستثمار لان المستثمر يجري مقارنة بين ما يحصل عليه من الاستثمار وبين فرصة استثمار المال في البنك في ظل سعر الفائدة السائد فقرار الاستثمار يبنى على اساس المقارنة بين مردود الاستثمار المتوقع و المردود المتحصل من وضع الاموال بالبنك في ظل سعر فائدة معين فتأثير سعر الفائدة في الدول المتقدمة اقتصادياً يؤثر على الاستثمار ، واضاف الوزان : بالنسبة لنا في العراق بسبب عدم الاستقرار و المخاطر الاستثمارية بحكم عملية الانتقال من نمط الاقتصاد الشمولي الى نمط اقتصاد السوق الحر لذلك من الطبيعي ان تكون هذه المرحلة قلقة و مضربة و ادوات السياسة النقدية لا تكون فعالة في تحفيز الاستثمار فالبنك المركزي يستخدم سعر الفائدة و التسهيلات الائتمانية في اطار سياسة انكماشية و الهدف الرئيس للبنك المركزي هو تحقيق استقرار في الاسعار بعكس هدف وزارة المالية المسؤولة عن السياسة المالية التي تسعى دائماً لتوسيع الانفاق بينما البنك يحاول أن يوقف الانفاق الحكومي فثمة تناقض بين من يهدف الى الاستقرار و الاستثمار ، واكد الوزان : ان الحل الحقيقي سيكون بعد ان تستقر عملية التحول الاقتصادي التي نشهدها حالياً و تستقر المؤسسات و التشريعات و يستقر الوضع الامني تصبح عملية الاستثمار خاضعة للسوق و في هذه الحالة سيصبح البنك المركزي مؤثراً و يؤثر سعر الفائدة في الاستثمارات بعد ان تتسق العلاقة بين السياسة المالية التي تبحث عن التوسع و الانفاق الحكومي وبين السياسة النقدية التي تهدف الى الاستقرار بالمستوى العام في الاسعار.

الاقتصادي | العدد (1874) السنة الثامنة - الثلاثاء (10) آب 2010

د . رجاء عزيز بندر

شهدت العقود الاخيرة تصاعدا مستمرا في نمو تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الـ (FDI) الى اقتصادات الدول النامية مقابل انحسار دور مصادر التمويل الخارجية التقليدية (كالقروض المصرفية والمساعدات الانمائية) التي اعتمدت عليها هذه الدول تقليديا بشكل كبير في تنميتها ، وتغير مواقف العديد من الدول النامية تجاه الاستثمارات الاجنبية ، واصبح التحول الى اقتصاديات السوق من ابرز سمات العقدين الاخيرين من خلال تبنيها لسياسات تشجيع النشاط الخاص بغض النظر عن عقيدتها السياسية او فلسفتها الاقتصادية ، واكتسب جذب الاستثمارات الاجنبية بشكل عام والاستثمار الاجنبي المباشر بشكل خاص ليس بعده مصدرا بديلا لتمويل التنمية فحسب

تحرير نظم الإستثمار الأجنبي المباشر وفاعلية الحوافز في جذب الإستثمارات إلى العراق

وإنما مصدرا للتكنولوجية الحديثة والمهارات التنظيمية والادارية والتسويقية من خلال ما تتيحه الشركات متعدية الجنسبة من امكانية الاندماج في شبكات الانتاج العالمي عن طريق التجارة والاستثمار الاجنبي المباشر وضرورة اكتساب صادراتها القدرة على المنافسة في ظل بيئة متحررة، وبالمقابل فقد تعاظم دور الشركات المتعدية الجنسية الـ (TNCs) وأضحت في العقدين الاخيرة جهات الانتاج والتنظيم الرئيسة التي تعتمد على التقنية المسبقة وعلى مبدأ تجاوز الحدود الدولية.

وإزاء هذه التطورات فقد سعت العديد من الدول النامية الى جذب الاستثمارات الاجنبية كونها احد الطرق المؤدية الى تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، وقامت بتغيير البيئة السياسية والاطار القانوني بشكل جذري تجاه تحرر انظمة الـFDI واصبحت هذه الاستثمارات سلعة يتعين على مختلف الدول المتقدمة والنامية على حد سواء التنافس للحصول على الكمية المحدودة من FDI المعروضة في العالم ، ويتضمن تحرير نظم الـ FDI تقديم الحوافز اذ ان تفاوت التحرير على نطاق العالم زاد من مجال اختيار مواقع الاستثمار من قبل الـ TNCs))، لذا لم يعد كافيا للبلدان ان تنشىء قانونا استثماريا مناسبا لتنتظر اندفاع المستثمرين الاجانب لذا ظهرت الحاجة الى منح حوافز اضافية لجذب الـ FDI في مثل هذا المناخ التنافسي، ولأنها قابلة للتطبيق بحكم طبيعتها بسهولة اكبر من العوامل الاخرى المؤثرة في قرارات الاستثمار.

نظرية الموقع في تفسير تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر

حاولت هذه النظرية الاجابة على الأسباب التي تكمن وراء اختيار الشركات متعدية الجنسية البلد المضيف موقعاً لها وذلك من خلال التركيز لبيان المحددات والعوامل الموقعية الخاصة بالبلد المضيف وصياغة السياسات الملائمة للفوز بالـ FDI الداخل، اذ تركز هذه النظرية على ثلاث مجاميع من المحددات لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر وهي:

١- دور السياسات الوطنية ولاسيما سياسة تحرير انظمة الاستثمار الاجنبي المباشر ومدى انسجامها مع السياسة التجارية وسياسة الخصخصة اللتين تؤثران بشكل مباشر وغير مباشر في الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل فضلا عن سياسات الاقتصاد الكلي للبلد المضيف مثل (السياسة النقدية ، السياسة المالية وسياسة سعر الصرف) .

٢- الاجراءات الخاصة بتسهيل بيئة الاعمال والتدابير السابقة لتدفق الـ FDI التي تتخذها البلدان بقصد تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر وتسهيله.

٣ - المحددات الاقتصادية والسياسية.

وهناك علاقة متبادلة بين هذه المجاميع وتتوقف الاهمية النسبية لمختلف محددات الموقع على اربعة جوانب من الاستثمار الاول يتعلق بنوع الاستثمار هل هو جديد أو هو إعادة استثمار لإرباح الشركات الأجنبية المنتسبة؟ والثاني يتعلق بقطاع الاستثمار (اولي، تحويلي ام قطاع خدمات) والثالث يخص حجم الشركة متعددية الجنسية المستثمرة (صغيرة او متوسطة أو كبيرة الحجم) واخيراً والاهم هو دافع الاستثمار هل هو باحث عن الاسواق او الموارد او الكفاءة (١) ؟ فضلا عن العوامل الطبيعية التي يتمتع بها البلد المضيف (خصائص السوق، الموارد الطبيعية) ويمكن القول ان البلد يمتلك مزايا موقعية لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر بعد نجاحه في تهيئة بيئة ملائمة التي تتضمن شرطي الاستقرار السياسي والاقتصادي.

فالتوازن الاقتصادي يعتمد على استقرار سياسات الاقتصاد الكلي والشرط الاقتصادي يتطلب تقليل كلف الانتاج والنقل واستقرار سعر الصرف، فضلا عن السياسة التجارية المتبعة مثل حوافز التجارة والانفتاح وحوافز الاستثمار فمتى ماتحقق اطار سياسي يمكن الاستثمار الاجنبي المباشر تبرز اهمية العوامل الاقتصادية من حيث كونها محددات تؤثر في توطينه . وتتكون هذه المحددات من ثلاث مجاميع تتناسب ودافع الاستثمار الاجنبي المباشر، وفي ما يلي هذه المحددات التي تمثل في الوقت نفسه دوافع للشركات متعددية الجنسية :

الـ FDI الباحث عن الاسواق

هذا النوع من الاستثمار الاجنبي المباشر يتأثر بحجم ونمو الاسواق في البلدان المضيفة، كذلك يتأثر بنصيب الفرد من الدخل القومي فضلا عن امكانية البلد المضيف في الوصول الى الاسواق الاقليمية.

ويعد حجم السوق محددا تقليدياً مهما لهذا النوع من الاستثمار ، اذ تستطيع الاسواق الكبيرة ان تستوعب عددا كبيرا من الشركات وان تتيح لكل منها جني فوائد وفورات الحجم والنطاق . ولهذا السبب يمكن تفسير لماذا تؤدي اطر التكامل الاقليمي والمشاركة فيها الى زيادة تدفقات الـ FDI الى الداخل (١)؟

ويقاس حجم السوق بمستوى ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي وحصة الفرد منه التي تعكس القوة الشرائية التي تؤثر في الطلب على السلع والخدمات التي تنتجها الشركات متعددية الجنسية (TNCs) .

وتؤكد اغلب الدراسات في هذا الجانب على وجود علاقة ترابط موجبة بين تدفقات الـ FDI الداخل للبلد المضيف واستقرار وتسارع نمو ناتجه المحلي فالبلدان التي تحقق استقراراً ونمواً متسارعاً للناتج المحلي الإجمالي ستكون مهيأة اكثر لجذب تدفقات اكبر من الاستثمار الاجنبي المباشر (٢) .

ويمكن ان نضمن نوعاً آخر من الاستثمارات الاجنبية وهو النوع المتوجه للتصدير Export – Oriented اذ تعد الصادرات بشكل عام والصادرات الصناعية بشكل خاص محدداً مهماً لهذا النوع من الاستثمارات الاجنبية وهذا يتوقف على قدرة البلد المضيف من ايصال صادراته الى الاسواق الاقليمية والعالمية وتوفر مناطق تجهيز الصادرات (EPZs) وخدمات الاتصالات.

- الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الموارد والاصول

اهم محددات هذا النوع من الـ FDI هي وفرة المصادر الاولية واليد العاملة غير الماهرة المنخفضة الكلفة ، وكذلك الايدي العاملة الماهرة ، وتشير اغلب الدراسات إلى أهمية كلف العمل ، اذ يعد الدافع الرئيس للشركات متعددية الجنسية لكي تبدأ بنقل عملياتها خارج بلدانها لزيادة ارباحها ، وقد حظي توفر الأيدي العاملة الرخيصة باهتمام خاص وتزايدت تدفقات الـ FDI المدفوعة برخص العمالة ولاسيما في الصناعات ذات العمالة الكثيفة،فضلا عن توفر العمالة الرخيصة، فأن مدى ملائمة البنية الاساسية المادية والبشرية كالهياكل الاساسية العمرانية وتوفر الموانئ والطرق والاتصالات والسياسات الحكومية مثل فرض التعرفة الكمركية او الحواجز الكمركية والضرائب على رأس المال ومستوى رأس المال البشري وكمية رأس المال المستخدم لتطوير البنى الاساسية الارتكازية (Infrastructure) كلها تعد محددات رئيسة لتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الباحث عن الموارد والاصول (١) . ويمثل النوعين الاول والثاني من حوافز الاستثمار الاجنبي المباشر سبباً مباشرا للدخول الاول للشركة متعددية الجنسية.

الاستثمار الأجنبي المباشر

الباحث عن الكفاءة

هـذا النوع من الاستثمارات او مايسمى بالاستثمارات المتتابعة (التكاملية) تمول عادة من الارباح المعاد استثمارها وتتعهد بها الشركات متعددية الجنسية التي تم تدويل عملياتها اصلا في البلد المضيف ، وتكون التوجهات الرئيسة لهذا النوع من الاستثمار الموازنة العقلانية للانتاج لاستغلال الاقتصاد المتخصص والاقتصاد الواسع النطاق لتحقيق وفورات الحجم بقصد ترشيد العمليات وتعظيم الارباح وتـدني التكاليف بالاستغلال الكامل للمزايا النسبية للبلدان المضيفة (٢) ، واهـم محدداته كلف العمل المنخفض نسبة إلى الإنتاجية فضلا عن كلف الموارد والمدخلات الوسيطة (النقل والاتصالات) عـلاوة على عضوية البلـد فـي ترتيبات التكامل الاقليميـة (٣) .

ثـانـيـا:الجـوانـب التعريفية والتفسير الاقتصادي للحوافز

١- مفهوم الحوافز

تّعرف الحـوافـز عـلى أنـهـا أي ميزة اقتصادية قابلة للتقدير تقدم لشركات بعينها أو لأنواع من الشركات، وبتوجيه من الحكومات لغرض تشجيعها للتصرف بالشكل المرغوب(١) . وتتضمن الإجراءات والـترتـيـبات الـتـي تصمم بشكل محدد لـزيـادة معدل العائد من نشاط مشاريع الاستثمار FDI أو تخفيض (أو إعادة توزيع) لتكاليفه أو مخاطره.

٢- التفسير الاقتصادي للحوافز

يستند المنطق الذي يبرر منح الحوافز الى جملة عوامل، من أهمها السعي لتصحيح التشوهات الموجـودة في الاقتصـاد او التخفيف من أثـارهـا في الأربـاح التي يتوقعها المستثمر الاجنبي ، والحجة في ذلك ان مشروع الاستثمار قد ينطوي فضلاً عن الربح الخاص على منافع اجتماعية غير مباشرة كخلق معرفة جـديـدة أو رفع مستويات المهارة، أو فسح المجال للاستغلال الداخلي للأصول والممتلكات غير المادية مثل التقانة والخبرة الإدارية . عمـلـيـاً هـنـاك فـاصـل (Wedge) أو نقطة تعادل أن صح التعبير بين العائد الـعـام والـخـاص المـتـرتـب عـلـى النشاط الاستثماري من ثم فأنه بإمكان الحوافز تغطية الحد الفاصل بـين معـدل العائد الاجتماعي والـخـاص وهـي بـذلـك تخدم عدداً من الأغراض الإنمائية(١). ومن أجل التأكد من ان نظام الحوافز يزيد من إسهام مشروع الاستثمار لأغراض التنمية يجب أجراء تحليل الكلفة-المنفعة وذلك يتطلب قياس الأثـر الـفـردي لكل حـافـز وكذلك الأثر الكلي لحزمة الحوافز على مستوى الاستثمار أو النمو الاقتصادي.

ولكن في التطبيق العملي ستكون مهمة حساب هذه الآثـار صعبة لأسباب عدة منها:

١) ان هـذا النظام يفتقر الى الشفافية بالنسبة للمستثمر الاجنبي وغموض لدى المسؤولين عن المنافع التي يحققها المشروع ولاسيما إن للشركات أسباباً كافية لأخفاء نيتها عن الاستثمار الحالي بهدف الحصول على منافع اضافية.

٢) قد يكون هذا النظام عرضة للاستغلال الإداري للسلطة المانحة التي قد تحصل على منـافـع من الاسـتـثـمار في حـين إن كلف حـوافـز الاسـتـثـمار يـدفـعـهـا عـمـوم المجتمع(١).

قدمت العديد من الدراسات التجريبية التي أستخدمت تحليل الكلفة - المنفعة لتقييم فعالية الحوافز وأثرها في قرارات المستثمر الاجنبي في توطين استثماراته في البلد المضيف وبينت تلك الدراسات مايلي:

١ - ان فعالية نظام الحوافز تختلف حسب نوع الحافز وتوجه المستثمر ، فالمستثمر الساعي الى السوق المحلي يهتم بحماية السوق اكثر من أهتمامه بالحافز ، وبينت الدراسات التجريبية بأن حوافز العامل (العطل الضريبية، والمساعدات المالية، والأستهلاك المعجل) لم يكن لها تأثير في المستثمر المتوجه نحو السوق المحلي في حين ان الحوافز المعتمدة على البضاعة (التعريفة، والحواجز الكمركية... الخ) كان لها تأثير اكبر "فالشركات التي تنتج الى السوق المحلي تكون مهتمة بالحماية من المنافسة الدولية وبحالة السوق المحلية "(٢) ، أمـا الشركات المتجهة نحو التصدير فأن الصورة مختلفة تماماً .

٢ - أوضحت الدراسات بأنه لاتوجد علاقة بين حث الأستثمار لكي يحدد موقعه في بلد ما من ناحية والفوائد الصافية الايجابية من ناحية أخرى. ويجب ان لايكون هدف نظام الحوافز هو زيادة الاستثمار فقط والأفـراط بـالأهـداف التنموية وزيادة كلف الحافز.

٣ - اذا اثرت الحوافز في قرارات موقع استثمار بعض الشركات فأن تلك التي تقرر الاستثمار من دون حافز ستجني أرباحاً غير متوقعة ويجعل هذا الترهل في النظام الشامل مكلفاً جداً من ثم فأنها ستكون مجرد تحويل للدخل من البلدان المضيفة الى الشركات المستثمرة.

٤ - إذا تزامن تقديم الحوافز بين الدول لم يعد هناك زيـادة صافية لجاذبية أي بلد وتكون النتيجة فقط زيادة في أرباح الشركات وكلما زادت حدة المنافسة بين البلدان المضيفة على تقديم حوافز أكثر كلما كانت حصة تلك الشركات من المكاسب المنقولة أكبر.

٥ - أن اثر حماية الاستيراد او معونات الصـادرات قـد تشـوه إشـارات السوق وبـذلـك فـأن الحـوافـز ستكون مشابهة للقيود على التجارة، وتتضمن كلفاً عامة مالية وإداريـة ولا يكون لصالح المنفعة العامة أن تزيد كلف الحوافز الممنوحة عن قيمة المنافع العامة أي "أن لاتكون الكلف اكبر من قيمة الفرق بين العوائد الخاصة والعوائد الأجتماعية"(١).

وقد أجمعت أغلب الدراسات بأن الحوافز لاتمارس إلا دوراً ضئيلاً في تأثيرها في قـرارات الـ TNCs مقارنة بعوامل أخـرى أكـثـر أهمية مثل حجم السوق، والنمو، ومستوى المهارات، والاستقرار الاقتصادي والسياسي وشفافية القوانين، ووفرة العمالة المدربة.

وأظهرت تجارب الكثير من الدول النامية لاسيما الـدول العربية بأنها على الرغم من عرضها الكثير من الحوافز ولكنها فشلت في الحصـول على كميات كبيرة مـن الـ FDI بـسـبب غـيـاب الشروط الأساسية لبيئة الاستثمار والأكثر أهمية من الحـوافـز مثل الأسـتـقـرار السياسي والاقتصادي ، وشفافية القوانين ووفرة قـوة العمل المدربـة وغـير ذلـك ، في حين نجحت بلـدان ذات اسـواق ضيقة مثل هونك كونك وسنغافورة في اجتذاب قدر اكبر من الـFDI عبر تحرير سياستها وعرض حوافز متواضعة فقط (١)، وعلى الـرغـم مـن ذلـك فعندما تكون المحددات الأخـرى متشابهة بـين المـواقـع البديلة للاستثمار، تصبح الحوافز ذات أثر كبير فضلاً عن اهميتها في توجيه الاستثمارات إلى مناطق محددة داخل البلد المضيف ، وهـذا يعتمد على قدرة البلد المضيف في تقديم الحـوافـز وبشكل إنتقائي أي إلى المشاريع التي تسهم في تعزيز التنمية الأقتصادية إذ ان أفضل ممارسة لتقديم الحوافز تتطلب تحديد الأولويات وتؤدي الى حصول الاستثمار الـذي لا يحصل من دون تقديمها وبـذلـك ستكون المنافع اكـبر للمجتمع مـن كلفة تـقـديم الحافز، فالدول الآسيوية حديثة التصنيع تقدم الحوافز للمشاريع التي تعزز النمو أي أن تكون مصممة بحيث تكون ذات تأثير إضـافـي مـعـين، واسـتـخـدمـت الحـوافـز بشكل إنتقائي لمساعدة صناعات معينة أو شركات معينة(٣).

وتبقى معالجة موضوع الحوافز والحد من المبالغة في منحها في سياق المنافسة مهمة جداً وتتطلب تنسيق الجهود على مستوى دولي أو إقليمي لوضع سقوف لقيمة الحـوافـز ، ولمجمل الكميات ، أو المبالغ التي تنفقها الحكومات على حوافـز الأستثمار ، أو لأزالـة أنـواع معينة التي تكون على قدر كبير من اللافعالية .

٣- انواع الحوافز

وتصنف الحوافز المستخدمة إلى الأنواع الآتية :

ا - الحوافز المالية: تهدف الى تخفيف العبء الضريبي على المستثمر الاجنبي وتشمل تخفيض المعدل القياسي لضريبة الدخل والإعفاءات الضريبية الأخرى ، وسماحات إعادة الاستثمار، والاندثار المـتـسـارع، والإعـفـاءات مـن رسـوم الـواردات.

ب- الحوافز التمويلية : تتضمن توفير الحكومة الأمـوال المباشرة لمشاريع الـ FDI لتمويل استثمارات جديدة او الاستعادة تكاليف رأس المال وتشمل أنواع الحوافز التمويلية المألوفة المشاركة الحكومية في رأس ا لمال ، والتأمين الحكومي بمعدلات تفضيلية .

ج- الحوافز الأخرى : هناك مجموعة من الحوافز يتعذر تصنيفها ولكن القاسم المشترك بينها كونها تهدف الى تعزيز ربحية المستثمر الاجنبي بطرائق غير مباشرة مثل تقديم الأرض، والبنى الارتكازية، والخدمات، والطاقة بأسعار رخيصة كمجموعة التدابير والتسهيلات المقدمة لمشاريع مناطق تجهيز الصادرات أو تقديم أفضليات في السوق يكون على شكل وصول تفضيلي للعقود الحكومية ومنح المستثمر حق الاحتكار، ومنع دخول مستثمرين جدد ، والحماية من منافسة الـواردات، أو المعاملة التفضيلية بشأن

التوازن الاقتصادي يعتمد على استقرار سياسات الاقتصاد الكلي والشرط الاقتصادي يتطلب تقليل كلف الانتاج والنقل واستقرار سعر الصرف، فضلا عن السياسة التجارية المتبعة مثل حوافز التجارة والانفتاح وحوافز الاستثمار فمتى ماتحقق اطار سياسي يمكن الاستثمار الاجنبي المباشر تبرز اهمية العوامل الاقتصادية من حيث كونها محددات تؤثر في توطينه .

الاقتصادي | العدد (1874) السنة الثامنة - الثلاثاء (10) آب 2010

الصرف الأجنبي.

٤- إجراءات تسهيل بيئة الأعمال

تتمثل إجـراءات تسهيل بيئة الأعمال وتـعزيـز مـعـايـيـر مـعـاملـة المستثمرين الاجانب وضمان أداء ملائم للاسواق وفق منظور المشروع خلق مجال للمستثمرين تمكنهم من العمل شريطة ان ترافقه إجـراءات تنظيم العملية الاستثمارية المتضمنة جهود التأسيس وتبسيط إجـراءات الموافـقـة، وتـوفـير الحوافز للمستثمرين، وتخفيض كلف النزاعات في اثناء العمل مثل تخفيض وإزالة الفساد الاداري، وتحسين الكفاءة وتوفير وسائل الراحة ، عـلاوة على اجـراءات تشجيع الاستـثمار من خـلال بـرامـج وخدمات ترويجية .

وبصفة عامة تقوم البلدان المضيفة بإنشاء أجهزة وهيئات حكومية للاستثمار التي تقوم بالمهام الآتية:

١) تخطيط الاستثمار في ضوء الخطة العامة للدولة .

٢) تـنظيم وتـوجـيـه الاسـتـثـمـار في المجالات الاقتصادية المستهدفة.

٣) تنسيق جهود الاجـهـزة الحكومية المعنية بالاستثمار والعمل من حيث كونها وسيطاً بين المستثمر والاجهزة الحكومية ذات العلاقة وغالباً ما تضم لهذه الهيئات ممثلون عن الأجهزة الحكومية المعنية.

٤) تقديم المساعدات لأجـراء دراسات الجدوى الاقتصادية التمهيدية والنهائية للمشروع.

٥) حـل المشـكـلات الـتـي تـواجـه المستثمرين.

٦) مراقبة ومتابعة انجازات وممارسات الشركات .

٧) أخـتـيـار مـسـتـوى التكنولوجية وانواعها ووضع الضوابط اللازمة بحيث تتلاءم مع متطلبات وظروف التنمية .

٨) القيام بمنح الموافقات على المقترحات الخـاصـة بمشـروعـات الاسـتـثـمار بعد دراستها في ضوء الاهداف العامة .

أمـا بـخـصـوص الـبـنـاء التنظيمي والاداري للهيئات والاجهزة القائمة على الاستثمارات فأنها تختلف من دولة لأخرى ويرجع الاختلاف لأسباب عدة :

١)درجة المركزية في إتخاذ القرار الخاص بالاستثمار والدور الرئيس الذي يجب ان تضطلع بـه هيأة الاستثمار في ما يخص الاستثمارات بصفة عامة بمعنى هل تترك قـرارات الاستثمار لكل قطاع أقتصادي على حدة ويصبح دور الهيأة بمثابة حلقة الوصل بين الوزارات المعنية ،أو أن الهيأة تكون الجهة المركزية التي تتخذ القرارات ومنح الموافقات على طلبات الاستثمار المختلفة بعد أخذ رأي الوزارات؟

٢) درجـة التخصص وتقسيم العمل المطبقة في الهيأة ومدى تعدد الأدوار والمهام المناطة بها.

٣) درجة تفويض السلطة داخل الهيأة .

وتظهر أهمية اجـراءات تنظيم العملية الاستثمارية وتسهيل بيئة الأعمال من حيث كونها محددة لتدفق الاستثمارات وإقبال المستثمرين وأختيار البلد موقعاً للأستثمار من خلال:

أ. النواحي القانونية:

١) شفافية القوانين المنظمة للأستثمار واستـقـرار الاحـكـام التشريعية لـه ،اذ أن استقرار الاحكام التشريعية يوفر للمستثمر الأسـاس الـثـابـت لتوقعاته، ويعكس الثقة في استقرار وثبات الأوضاع المحيطة ببيئة الاستثمار والعكس سيولد لديه القلق من عدم أستمرارية الفرضيات التي يبنى عليها قراره الاستثماري .

٢) كـذلـك فـأن الـتـعـارض بـين القوانين المنظمة للعملية الاسـتـثـمـاريـة، وعـدم شمول تشريعات الاستثمار للمسائل كافة التي تعالج وتنظم العملية الاستثمارية الأمر الذي يفتح المجال أمام الاجتهادات بشأن الجوانب التي أغفلتها التشريعات الناظمة للأستثمار وأختلاف الأجتهادات من مسؤول لآخر، ومن وقت لآخر، الامر الـذي يخل بعدالة التشريع وقد يحول دون حصوله ، اذ ليس من المعقول ان يمنع المستثمرمن حق التملك طبقاً لقانون الملكية بينما يتيح ذلك قانون الاستثمار .

٣) سـهـولـة اجـــراءات الحـصـول على ترخيص الإستثمار وإجراءات تنفيذه .

٤) وجـــود جـهـة واحـدة يـتـعـامل معها المستثمر والى أي مدى توفر للمستثمر مـــايـبـذلـه مـن وقـت وجـهـد وتـسـهـل له اجـراءات الترخيص وتنفيذ الاستثمار بعيداً عن التعقيدات الادارية والفساد الأداري .

أن الجـوانـب الرئيسة لبيئة الأعـمـال والمتمثلة في التعارض باتخاذ القرار العام وانعدام الشفافية وحالات التداخل البيروقراطي مع قـرارت الأعـمـال كلها عوامل تؤدي الى زيادة كلف المعاملات، لذا فأن السماح بالاستثمارالاجنبي وتقديم الحوافز قد لا تؤدي بالضرورة الى قدوم الاستثمار فقد يكون زيادة كلف المعاملات الناتجة عن الأختلالات في تنفيذ السياسة مـا يـؤدي الى تثبيط همم المستثمرين الراغبين بالاستثمار، فالدرجة العالية من التنظيم الحكومي، ومركزية إتخاذ القرار لتحقيق الأنسجام بين الأهداف وتنسيق السياسات عوامل ضرورية لتسهيل بيئة الأعمال .

ب. إجـــــراءات تـشـجـيـع الاستثمار:

إن اجـراءات تشجيع الاستثمارالاجنبي المباشر يمثل عنصراً من عناصر تهيئة بيئة الأعمال، إذ أدركت الحكومات التي تبحث عن الاستثمار و تسعى الى تحسين صورة بلدانها لدى أوساط المستثمرين موقعاً مؤات للأستثمار بأهمية النشاط التشجيعي لوصول المعلومات الى متخذي القرار ولاسيما الدول غير الواضحة وغير الجذابة امام المستثمر الاجنبي، وهي بذلك تعتمد على الأتصال المباشر بالمستثمرين المحتملين وبشكل خاص بالمستثمرين المهمين(١). فـالاجـراءات التشجيعية تساعد المستثمرين ولاسيما الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم لأكتشاف الفرص الجديدة التي لا يجدونها بأنفسهم، وتشترك حملات تشجيع الاستثمار في ثلاثة عناصر رئيسة(٤):

١ - رسم صورة جيدة : وتشمل الاعلان والدعاية من خلال وسائل الإعلام العامة والمتخصصة والمشاركة في المعارض، واستقبال بعثات استثمار عامة من بلدان الشركات (الام)، وتنظيم ندوات معلومات عامة بشأن فرص الاستثمار.

ولا يتوقع ان تسفر عن هذه الحملات الاعلامية تحقيقاً لاستثمارات ولكن رسم الصورة الجيدة مفيد حين يكون الواقع في البلد المعنى افضل من إنطباع أوساط المستثمرين الدوليين عنه، وقد يسفر عنه اذا ماتغيرت النظرة الى نتائج أفضل .

٢ - تحقيق الاستثمارات : تستهدف انشطة تحقيق الاستثمارات استرعاء اهـتـمـام مستثمرين معينين بفرص استثمار محدد، والسعي لجعلهم يقومون فيها ومن الادوات الفعالة في هذا المجال الحملات الترويجية المباشرة، وبعثات الأستثمار المختصة لصناعة محددة او قطاع محدد أو الندوات الأعلامية ولكن الاسلوب المفضل هي العروض الموجهة لشركات محددة، اذ ينطوي هذا الأسلوب على تحديد فرص الاستثمار في صناعات وقطاعات البلد المضيف المعني وبعد ذلك يتم تحديد الشركات التي قد تود الاستثمار في تلك الصناعات، وتقوم الهيأة المروّجة للأستثمار بدورها في توجيه أنشطتها الى أشخاص محددين مسؤولين عن إتخاذ القرارات في الشركة المعنية.

٣ - تقديم الخـدمـات للمستثمرين: وهو العنصر الثالث من برامج الترويج وتشمل أساليب تقديم المشورة لهم، وتسريع خطة إجراءات تقديم الطلبات والحصول على التصاريح. وقد أتسعت خدمات تسهيل الاستثمار لتشمل خدمات ما بعد الاستثمار، ويعود السبب في ذلك الى ادراك البلدان الى ان الاستثمار المتتابع أي إعادة استثمار الأرباح يمكن ان يكون مصدراً أساسياً للاستثمار، فضلاً عن إن المستثمرين المقتنعين ببيئة الأستثمار في دول معينة يعد أفضل دليلاً على وجود مناخ جيد للاستثمار، فالمستثمر الراضي هو خير سفير يمكن ان يملكه البلد(١). لذا فأن خدمات ما بعد الاستثمار تعد وسيلة لضمان بقاء الاستـثـمـار أطـول مـدة ممكنة. وتعد المنافع التي تعود على البلد المضيف من وراء تنفيذ برنـامـج نـاجـح فعال للترويج للأستثمارات كبيرة ولاسيما للاستثمارات المخصصة للتصدير اذا ما توفر المناخ الجـاذب للاستثمار وتوفر فرص استثمارية مجزية وفي المقابل تشير أغـلـب الـدراسـات الى أن تنفيذ برنامج كفء للترويج يكون أقل كلفة من تطبيق برامج للأعفاءات الضريبية(٢).

أن الترويج للاستثمار هو نوع من أنواع التسويق وينبغي ان يكون العاملون في هيئات الـتـرويـج من ذوي الخبرة والـكـفـاءة بالعملية، وهـذا يعتمد على حسن الاختيار للمروجين، والحرص على تدريبهم بشكل جيد ومتواصل لدى جهات متنوعة التجارب من اجل تنشئة وتكوين المروج الكفء القادر على الفهم والتعامل مع الاسواق ومع المستثمرين المحتملين بوعي وصدق وموضوعية، وفي ما يتعلق بالشكل التنظيمي المناسب لجهاز الترويج للأستثمار فقد تبين أغلب التجارب ان الشكل الأمثل هو التنظيم شبه الحكومي الـذي يـتـيـح إمكانية أجـتـذاب المهارات اللازمة من القطاع الخاص، وتقديم الخدمات الحكومية

الجوانب الرئيسة لبيئة الأعمال والمتمثلة في التعارض باتخاذ القرار العام وانعدام الشفافية وحالات التداخل البيروقراطي مع قرارت الأعمال كلها عوامل تؤدي الى زيادة كلف المعاملات، لذا فأن السماح بالاستثمارالاجنبي وتقديم الحوافز قد لا تؤدي بالضرورة الى قدوم الاستثمار فقد يكون زيادة كلف المعاملات الناتجة عن الأختلالات في تنفيذ السياسة ما يؤدي الى تثبيط همم المستثمرين الراغبين بالاستثمار

للمستثمرين، فضلاً عن تحريره من الروتين الحكومي.
ولضمان الموضوعية في اتخاذ القرار بالموافقة على الاستثمار يفضل إسناد اتخاذ القرار بالموافقة على الاستثمار لغير القائمين بالترويج ومع ذلك فأن الحاجة تدعو الى صلات قوية بين الحكومة وهيئات الترويج للتأثير في القرارات الاستثمارية،فضلاً عن كل ما تقدم فأن الترويج لن ينجح إلا اذا كان البلد المعني جذاباً للمستثمرين الاجانب فالترويج يمكن إن يكمل إصلاح السياسة ولكنه ليس بديلاً عنها.

حوافز الاستثمار التي تضمنها قانون الاستثمار رقم ١٣لسنة ٢٠٠٦ والتعديل الأول لقانون الاستثمار قانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٠

حددت الاسباب الموجبة لتشريع هذا القانون بـ(المساهمة في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطويرها، وجلب الخبرات التقنية والعلمية وتنمية الموارد البشرية ، فضلا عن إيجاد فرص عمل للعراقيين بتشجيع الاستثمارات (المحلية والأجنبية) وتتجلى اهمية هذا القانون بان نصوصه تضمنت العديد من المزايا والضمانات والاعفاءات والحوافز للمستثمرين الاجانب وبالشكل الذي يخدم اهداف التنمية ويمكن ايجاز ابرز ايجابيات هذا القانون والذي حل محل قانون الاستثمار الاجنبي رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٣ بالاتي:

- تتأسس بموجب هذا القانون الهيئة الوطنية للاستثمار وتتولى رسم السياسات الوطنية للاستثمار ووضع الضوابط لها ومراقبة تطبيق التعليمات والانظمة في مجال الاستثمار كما يكون للاقاليم والمحافظات هيئات تقوم بذات المهمات في اطار التنسيق بين جميع هذه الجهات ، وتكون تلك الهيئات مسؤولة عن منح اجازات الاستثمار وفق الشروط الموضوعة في هذا القانون وكذلك العمل على تعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية والتعرف على الفرص الاستثمارية وتحفيز الاستثمار فيها والترويج لها.
- يتيح هذا القانون مشاركة مستثمرين عراقيين مع مستثمرين اجانب ويعطي محفزات مغرية (الفصل الخامس المادة "١٥"، فقرة ثالثا) ، حيث يمكن للهيئة الوطنية للاستثمار ان تزيد عدد سنوات الاعفاء من الضرائب والرسوم بما يتناسب بشكل طردي مع زيادة نسبة مشاركة المستثمر العراقي لتصل الى ١٥ سنة اذا كانت نسبة شراكة المستثمر العراقي في المشروع اكثر من ٥٠٪.
- يلزم هذا القانون المستثمر الاجنبي بتدريب مستخدميه من العراقيين وتأهيلهم وزيادة كفاءتهم ورفع مهاراتهم وقدراتهم وتكون الاولوية لتوظيف واستخدام العاملين العراقيين (الفصل الرابع /المادة ١٤/فقرة ثامنا) وكذلك يفرض هذا القانون على المستثمر الاجنبي الالتزام بالقوانين العراقية النافذة في مجالات الرواتب والاجازات وساعات وظروف العمل وغيرها(الفصل الرابع / المادة ١٤/فقرة سادسا)
- وفق هذا القانون يلتزم المستثمر الاجنبي بالمحافظة على سلامة البيئة والالتزام بنظم السيطرة النوعية المعمول بها في العراق والانظمة العالمية المعتمدة في هذا المجال والقوانين المتعلقة بالامن والصحة والنظام العام وقيم المجتمع العراقي (الفصل الرابع / المادة ١٤ فقرة خامسا)
- من خلال هذا القانون يمكن توجيه الاستثمارات الاجنبية الى القطاعات اوالمناطق الضرورية عن طريق تقديم حوافز واعفاءات اضافية للمستثمرين الذين يوجهون استثماراتهم لتلك المناطق اوالقطاعات الاقتصادية ذات الاهمية الستراتيجية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الفصل الخامس/ المادة ١٥فقرة اولاوثانيا)
- يهدف هذا القانون إلى جلب وتشجيع الاستثمارات واكتساب تقنيات متطورة وتعزيز دوري القطاع الخاص المحلي والأجنبي فضلا عن توسيع حجم الصادرات وتطوير القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي في القطاعات التي يمتلك فيها العراق ميزة نسبية.
- يهدف هذا القانون الى تشجيع المستثمرين العراقيين من خلال توفير قروض ميسرة وتسهيلات مالية لهم ويتم ذلك من خلال التنسيق بين الهيئة الوطنية للاستثمار ووزارة المالية والمؤسسات المصرفية (الفصل الثاني / المادة٩/فقرة ثامنا).

اضافة الى تلك الالتزامات التي فرضها القانون (١٣) على المستثمرين الاجانب فأنه وفر لهم مزايا وتسهيلات وضمانات واعفاءات ومن اهمها ماياتي :

- الاعفاء الضريبي لمدة (١٠) سنوات ابتداءً من التشغيل التجاري للمشروع والاعفاء من رسوم الاستيراد لمستلزمات التأسيس والتوسيع والتطوير والتحديث بما في ذلك من مواد اولية ووسيطة وقطع غيار.
- ادخال واخراج رؤوس الاموال وعوائدها وتمكين المستثمر الاجنبي من فتح حسابات في المصارف العراقية والاجنبية.
- الاستثمارفي سوق العراق للاوراق المالية بالاسهم والسندات المدرجة فيه وله حق اكتساب العضوية في الشركات المساهمة الخاصة والمختلطة وكما نص عليه قانون التعديل رقم (٢) لسنة ٢٠١٠ (المادة ٣/الفقرة ا) .
- وبهدف تطوير قطاع الاسكان والتسريع في عملية التنمية واعادة اعمار العراق للمستثمر العراقي والأجنبي حق تملك الاراضي والعقارات العائدة للدولة ببدل تحدد أسس احتسابه وفق نظام خاص وله حق تملك الاراضي والعقارات العائدة للقطاعين الخاص والمختلط لغرض اقامة مشاريع الاسكان حصرا قانون التعديل رقم ٢ لسنة ٢٠١٠ (المادة ٢/ فقرة ا).
- تمتع المستثمر الاجنبي في ميزات اضافية واردة في الاتفاقيات الثنائية اوالدولية التي يكون العراق طرفا فيها.
- تحريم مصادرة اوتأميم المشروع الاستثماري بأستثناء من يصدر بحقه حكم قضائي بات.
- الالتزام بحق المستثمر الاجنبي ببيع مشروعه كليا اوجزئيا.

(الاقتصادي) الرؤيا الواضحة والجريئة للاقتصاد العراقي

حيدر شامان الصافي

(المدى الاقتصادي) تلوح في الافق، تمضي باصرار وثقة صوب الضفة الاخرى عبر اعلام جديد تطرزه الكلمة الحرة والنبرة الصادقة ، متحدية الصعاب والمخاطر ومعمدة طريقها بالاقلام الشابة، من اجل غد مشرق تكتحل فيه عيون الاجيال بالآمال والأمنيات السعيدة بعيدة عن دوي المدافع وآهات الأرامل والأمهات الثكالى ونواح الاطفال والمدن وكما يقال لا ديمقراطية بلا ديمقراطيين كذلك لا صحافة بلا جمهور، انه المادة الأساسية وروحها وهي لا تألو جهداً في سبيل تطوير ادائها ومعرفة صورتها كما هي بلا تزويق او بهرجة .

لقد بات جليا الأداء المتميز لملحق (المدى الاقتصادي) على مستوى الساحة العراقية، لقد استطاعت تطوير ذاتها بشكل واضح ، لتغطي في صفحاتها الشأن الاقتصادي المحلي والعربي والدولي ما جعلها اقرب الى الموسوعة التي لأغنى عنها لأي مواطن
وهناك فضيلة لابد من الإشارة إليها، تميز بها الملحق وهو غالباً ما يتمرد على وجهة نظر الحكومة وسرعان ما يستقل برأيه واضعا مصلحة الوطن والمواطن فوق كل الاعتبارات وهذا يعود بالحقيقة الى رصانة وتميز العاملين فيها من صحفيين وأدباء. وقد ساهمت المدى الاقتصادي بشكل كبير في تحريك عملية بناء البلد اقتصاديا، حيث كانت هي، الناقد والموجه في هذه الفترة الحرجة والانتقالية التي يمر بها البلد ولقد تأتى ذلك من خلال تبني الملحق لنهج الحيادية والواقعية وبذلك استطاع ان يحافظ على وتيرة تفوقه ونجاحه رغم وجود عشرات الصحف متعددة الاتجاهات.

الملحق الاقتصادي لصحيفة المدى أهمية صحفية كبيرة في ظل الانفتاح الديمقراطي وتزايد أهمية الإعلام بوصفه أداة من أدوات بناء عراق المؤسسات والحريات، والتصدي للهجمة الشرسة التي تتعرض لها مفاصل الحياة في العراق والحاجة لدور الصحافة في كشف الحقائق والعمل على تصفية مظاهر التخلف والعنف ودورها كمنبر حر يعبّر عن الرسالة الوطنية النبيلة ونقل الحقيقة وتقديم الصورة الأنصع لوجه العراق في ظل ظرف حساس ودقيق يتطلب تحمل المسؤولية بشجاعة، وتسليط الضوء على المكتسبات السياسية والديمقراطية والاقتصادية التي تحققت خلال السنوات الماضية.

(المدى الاقتصادي) وسيلة إعلامية عراقية تأخذ التطور الإعلامي الاقتصادي مسلكا و تلاحق ما يطرأ عليه من مستجدات تكنولوجية و مهنية لتكون في الصدارة دائما خدمة لقرائها وللعمل الإعلامي المحلي، و تقوم على أسس عدة تنطلق من الجرأة في العمل و المصداقية في الطرح و السرعة في الخبر و ملاحقته أولا فأول متجاوزة المكان و الزمان لتصبح المعلومة أمام القارئ أينما كان و في أي وقت.

لقد جذبت الجمهور وأحدثت نقلة كبيرة خلال فترة وجيزة، نظراً إلى التنويع الذي تعتمده في برامجها وأخبارها، لا سيما في البرامج الاقتصادية كذلك تطرقها للموضوعات الخاصة بالشباب ومشاكلهم والبطالة ومعالجتها، وإلى وضع هدف واضح أمامها وهو أكثر ما يميّز تلك الصحف حماسة العاملين فيها وإيمانهم بنقل الحقيقة للجمهور من دون تزييف، وهو أكثر ما شجعها على التعاون معهم ودعمهم بخبرتها، لذا تتوقع أن يعلو شأنها مستقبلاً وأن تحلّ بديلاً للصحف التقليدية، بتعبير أدق هي تكسب أرضاً جديدة يومياً.

إن الصحافة المكتوبة انتصرت في معركتها أمام المد التكنولوجي الذي طال معظم وسائل الإعلام المختلفة، وتمكنت من المحافظة على رواجها وانتشارها في مناطق عدة، إضافة إلى الإفادة من التقنيات الحديثة في تدعيم مسيرتها في مواجهة التنافس مع وسائل الإعلام الأخرى لجذب انتباه المتلقي والقارئ والمعلن.

إن الدراسات والأبحاث أظهرت تفوق الصحافة المكتوبة على وسائل إعلامية أخرى مثل التلفزيون والانترنت و أن التقنيات الحديثة ستحدد المسار المستقبلي للصحافة والطباعة والتوزيع والإعلان، وان الصحافة لابد أن تكون مستعدة لتقبل التقنيات الحديثة وما يترتب على ذلك من استعداد للتطور التقني والتغيير النوعي في وسائل الصحافة المكتوبة، وأن تقبل التغيير والنمط السائد وتتماشى مع تطور التكنولوجيا السريع لكي تستطيع الاستمرار وتمسك زمام الأمور وتلتصق بالقارئ وتتجاوز التخوف من ظاهرة الإعلام الرقمي المتزايد الذي يشكل خطورة على الصحافة المكتوبة.

لقد اهتمت الصحيفة بقضايا الشباب حيث يعد المجتمع العراقي مجتمعاً فتياً شاباً في ذروة وقوة الإنتاج، ويتطلع إلى لعب دور بارز في المجتمع من خلال تطلعاته في التعليم والعمل، لذلك قدمت الصحيفة الملحق الأسبوعي لهذا الجيل يعكس تطلعاته ومشاركته في هذه التوجهات.

إن الصحافة هي المرآة العاكسة للواقع المعيشي، ومتى ما استطاعت ان تكون هي المرآة التي يرى فيها المواطن ما لم يستطع رؤيته بالعين المجردة واقعه الحقيقي تكون هذه الصحيفة قد سجلت حضورها الفاعل في عملية بناء المجتمع.

الاقتصادي | العدد (1874)السنة الثامنة -الثلاثاء (10) آب 2010

أفريقيا و معوّقات الثورة الخضراء

ترجمة / عادل العامل

لقد أدت الثورة الخضراء، التي حصلت في المقام الأول نتيجةً للتطورات التكنولوجية، إلى تحسن تجهيز المياه و تطبيقات زراعية أفضل، إضافة إلى هذا، فإن المكننة الزائدة للعمليات الزراعية و استخدام معايير حماية النبات ساهما أيضاً في ظهور " الثورة الخضراء " في بلدان كثيرة نامية في العالم، و بوجهٍ خاص في الهند، كما يقول الدكتور رافيندر رينا من جامعة بابوا غينيا الجديدة في مقاله.

و يُرى الآن أن مستويات الإنتاج الزراعي في الهند أكثر انخفاضاً، فعلى سبيل المثال، كان معدل الناتج الزراعي خلال النصف الأول من القرن مجرد ٠,٨ بالمئة سنوياً. فالرز، الذي يشكل ٥٠ بالمئة من إنتاج الحبوب الاجمالي، هبط في الفترة نفسها بمعدل سنوي مقداره ٠,٠٩ بالمئة بينما كان نمو السكان بنسبة ٠,٦٧ بالمئة سنوياً، و تراجع توفر الحبوب الغذائية لكل فرد بنسبة ٢٦ بالمئة بين عامي ١٩١١ و ١٩٤١. إلى جانب ذلك، أن المستوردات، التي بلغ متوسطها قرابة ٥,٩ مليون طن سنوياً خلال أوائل الستينيات من القرن الماضي، وصلت إلى رقم قياسي بارتفاع ١٠,٤ مليون طن في عام ١٩٥٥، و وجدت الهند نفسها في نوع من الوضع الذي تجد أريتريا و بلدان أفريقية أخرى كثيرة أنفسها فيه اليوم.

و توافقاً مع هذا، فإن الكفاح يشتد في أفريقيا بشأن أفضل الطرق لرفع انتاجية القارة الزراعية المنخفضة، و ضمان أمن غذائي طويل المدى و واسع الانتشار. و بالرغم مما يُتفَق بوجهٍ عام على أنه إمكانيتها الزراعية العظمى، فإن أفريقيا اعتمدت لوقتٍ طويل على المستوردات الغذائية و بوجهٍ خاص خلال أوقات الأزمات الطبيعية أو التي من صنع الانسان. فوفقاً للمفوضية الاقتصادية لتقرير أفريقيا، فإن هذه القارة تُنفق ٢٥ بليون دولار على المستوردات الغذائية و تتلقى مساعدة غذائية بقيمة(٢) بليوني دولار سنوياً، مع معاناة ثلث سكانها من جوع مزمن.

مع هذه الاحصائيات المتجهمة، يمكن للواحد أن يفكر بأن أية جهود لتعزيز إنتاجية أفريقيا الزراعية ستلقى الترحيب، و لكن الحال ليست هكذا مع هذا بسبب النزاع بين مؤيدي طريقتين مختلفتين أساسياً للزراعة. فمن جهة، هناك أولئك الذين يحثّون على التبني الواسع النطاق لأساليب " الثورة الخضراء "، كتلك التي تسببت في زيادات دراماتيكية في الانتاجية الزراعية في آسيا و أميركا اللاتينية في الستينيات و السبعينيات من القرن الماضي،وهي تتضمن استخدام بذور تجارية هجينة بدلاً من البذور التي يدّخرها الفلاحون و السائدة الاستخدام في أفريقيا، كما تتضمن طرق الثورة الخضراء الاستخدام الكثيف للأسمدة و المواد الكيميائية المكافحة للحشرات الضارة. و عموما، فإن هذه الطرق تتقبل أي ابتكار قائم على التكنولوجيا لتحسين محاصيل الحقول، بما في ذلك تعديل المورّثات.

و يعتقد بعض الخبراء بأن طريقة الثورة الخضراء ليست فقط غير مناسبة لأفريقيا، بل و تنطوي على إمكانية التسبب في الضرر أكثر من النفع. و في الوقت الذي تتسع فيه مجالات عدم اتفاقهم مع طرق الزراعة القائمة على التكنولوجية البايلوجية، فإنهم أكثر صخباً في معارضتهم لإدخال الحبوب المعدّلة جينيا إلى أفريقيا.

و من الحقائق المعروفة هناك أن معظم الزراعة في أفريقيا يقوم بها فلاحون مالكون صغارلاستهلاكهم الشخصي. و الطرق المستعملة لا تختلف إلا قليلاً عن طرق الزراعة التقليدية المطبقة لأجيال عدة، مع شيء من الطرق الحديثة الانتقائية. و التطبيق التقليدي للحراثة المتغيرة استجابةً لتناقص خصوبة التربة لم يعد عملياً مع تزايد عدد السكان، أي أن التُرَب أصبحت تُستغَل من دون فترات راحة لاستعادة وضعها السابق، ما تسبب في تراجعات حادة و سريعة في الخصوبة.

إن السماد زاد غالي الثمن فوق تحمّل غالبية الفلاحين الصغار الواسعة في القارة الأفريقية. و تُستخدم طرق دعم التربة التقليدية المتمثلة في استعمال السماد الحيواني، و الرماد و السماد العضوي (أي المواد النباتية المتحللة)، بصورة غير ثابتة و غير منتظمة لأسباب متنوعة. و معظم الزراعة تتم اعتماداً على المطر، مما يخلق مشاكل إضافية حين تصبح المواسم أقل قابلية للتنبؤ بها و تزداد حوادث الجفاف، كما تتسبب الأمراض و الحشرات الضارة في خسائر فادحة في المحصول.

إن الجهود المبذولة للانكباب على الكثير من هذه القضايا على مر السنين قد ذهبت سدىً بفعل ضخامتها، و حجم القارة، و الافتقار إلى التمويل المدعوم الكافي و الإرادة السياسية، و عدم الاستقرار السياسي و أمور أخرى. و حيثما تبدأ قضايا الزراعة تكون موضع الاهتمام، فإن تحديات تنموية أوسع تجعل مع هذا الزراعة الأفريقية أقل فعالية بكثير في التخفيف من الفقر ما يمكنها أن تفعل، وقد كانت هناك نتائج مختلطة لجهود الحكومات المنفردة لمعالجة الكثير من القضايا ذات العلاقة و المؤدية إلى إنتاجية زراعية منخفضة على مر العقود.

و آخر الجهود البارزة الشأن للتوجه نحو هذه المشاكل الكثيرة تتضمن مقاربات جديدة لأمور سبقت تجربتها إضافة إلى استخدام ستراتيجيات جديدة. و قد عقد الاتحاد الأفريقي في نايجيريا عام ٢٠٠٦ مؤتمر قمة بشأن التسميد، و كان هدفه المعلَن هو إيجاد طرق تزيد دراماتيكياً فرص الحصول على الأسمدة أمام الفلاحين الأفارقة.

و تتضمن آخر الجهود الرفيعة الشأن للتوجه نحو هذه المشاكل الكثيرة مقاربات جديدة لأمور سبقت تجربتها،و كانت تلك هي المحاولة الأولى للانكباب على القضية على مستوىً قارّي، لكن لم تكن هناك سوى أخبار قليلة عما تمخض عن تلك القمة.

و المسعى الآخر الذي اتّسم بالتأكيد الشديد على التكنولوجيا البايلوجية هو (التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا) المشكّل حديثاً. و يعتزم هذا التحالف على نحو طموح معالجة قضايا توزيع أوسع للبذور الهجينة،و فرص وصول الفلاح إلى السماد و المواد الأخرى، و تدريب علماء محاصيل و عمال تمديد أفارقة أكثر، وغير ذلك من الأمور، و هذا أيضاً المسعى الأول للتعامل مع القضايا الكثيرة جداً ذات العلاقة بالزراعة عبر أفريقيا. و هاتان المبادرتان، و الكثير من المبادرات المتناثرة الأصغر المستندة على المبادىء العامة نفسها، تلقى معارضةً شديدة من شبكة من جماعات الفلاحين الأفارقة، و منظمات بيئية و غير حكومية متصلة بالموضوع، و ذلك لأسباب متنوعة، من بينها أن الأسمدة و الكيميائيات الزراعية تلوّث البيئة و هي غالية جداً و لا يمكن بالتالي استخدامها باستمرار، و أن التفكير بالثورة الخضراء يجعل الفلاحين معتمدين كثيراً على مواد المجهزين المتاجرين بالأعمال الزراعية.

و يؤكد هؤلاء المعارضون أن البذور المعدّلة التجارية يمكن أن تنتج غلالاً أفضل من تلك التي يدّخرها الفلاحون، في ظروف مثالية معينة، لكن هذه الظروف المثالية نادراً ما تتوفر في أفريقيا، و تؤدي بالتالي إلى غلال ليست أعلى درجةً، بل و أكثر كلفة من تشكيلات البذور الفلاحية التي توارثها الفلاحون من جيل إلى جيل. هذا إضافةً إلى أسباب أخرى لمعارضة الثورة الخضراء في أفريقيا تتعلق بالأرض و استغلالها لمحصول واحد و فقدان التنوع الحياتي تبعاً لذلك.

عن / Africa Economhc Analysis

بعد الأزمة المالية

ترجمة / اسلام عامر

نظرة إلى شركة بيمكو بعد الأزمة المالية

لدى بيل غروس (رجل الاعمال الامريكي) شغفا مزدوجا، الاول جمع الطوابع البريدية و الثاني القيام بأعمال الخير، ففي عام ٢٠٠٧ اعطى لمنظمة اطباء بلاحدود ٩,١ مليون دولار التي حصل عليها من مزاد لمجموعته من الطوابع البريطانية.

لقد قال انه فرح لأنه تخلى عن تلك الطوابع "لاصدقائه القدماء" من اجل سبب وجيه، لكن بيل غروس ذا الستة و الستين عاما لم يظهر اي علامة من علامات التخلي عن الشركة التي شارك في تأسيسها عام ١٩٧١ ألا وهي شركة بيمكو من احد اكبر صناديق استثمار العقود و التي اصبحت منذ عام ٢٠٠٥ جزءا من (الاينزAllianz وهي شركة ضمان المانية).

و بصفته معاون رئيس مسؤول الاستثمار فأنه يدير العائدات الشاملة لشركة بيمكو و هي اكبر شركة استثمار مشتركة في العالم و بموجودات تبلغ ٢٣٤ مليار دولار.

و ان تلك الشركة ناجحة بقدر ما هي كبيرة و بعائد متوسط ٧,٥٪ على مدى السنوات الخمس الماضية أي أنها افضل من ٩٨٪ من مثيلاتها من الشركات طبقا لما قالته مؤسسة بلومبيرغ لخدمات الاخبار المالية.

تجلت شركة بيمكو من الازمة المالية اكثر قوة فقد تواصلت بالتعاقد في الوقت الذي تراجع الآخرون او حتى توقفوا ، فمن المقرر ان تحصل بيمكو على حصة الاسد في الانفاق على الاستثمار و ذلك من شركة الاينز(Allianz Global Investors).

ونمت اصول هذه الشركة بيمكو الخاضعة للادارة بأنتظام حتى وصلت ١,٢ ترليون دولار ، و تمتعت هذه الشركة بصافي تدفقات اكبر من اي شركة استثمار عقود امريكية اخرى خلال الاثني عشر شهرا الى نهاية شهر حزيران الماضي .

و بما انها مستودعٌ للديون الحكومية فأن هذه الشركة تمثل في الحقيقة الناطق بأسم "حراس السندات"(وهم المستثمرون الذين يرفعون من الارباح من خلال بيع عقود البلدان التي يظنون بأنها مبذرة) فأي تغيير في موقف هذه الشركة سيسبب المشاكل و لذلك فلا عجب من زيارة وزير المالية الاسباني لموقع الشركة في ساحل نيوبورت في كاليفورنيا.

و تنبع سلطة بيمكو ايضا من النهج المتشدد الصارم الذي تتبعه في الاستثمار ، فلديها فريق كبير من المدراء ، حيث يتم استدعاء هؤلاء المدراء جميعا بما لا يقل عن اربعة ايام في الاسبوع و لمدة ثلاث ساعات في كل مرة و ذلك لمناقشة قضايا الساعة المهمة ، و في كل مرة يتم اعطاء احد المجاميع مهمة طرح الافكار بينما يتم اعطاء مجموعة (الظل) مهمة صد المجموعة الاولى، و بحسب ما يقول محمد العريان مدير بيمكو التنفيذي انهم يتبعون "ثقافة الارتياب و التشكيك الاستنتاجية"، حيث ان المسؤول الاعلى للشركة حريص على قيادة المناقشات العامة.

و يظهر كل من العريان و غروس ظهورا منتظما في الصحف و شاشات التلفزيون ، و في تقريره العام الشهري شجع غروس و سكّ العديد من الافكار الجذابة مثل(new normal) " و يعني هذا المصطلح النمو الضعيف في البلدان المتطورة و الناجم عن محاولات الشركات لرفع قدرتها المالية و عمليات اعادة صياغة التنظيمات والبعد عن العولمة"،و يعد "النظام المصرفي الظلي" من العبارات التي اوجدتها شركة بيمكو.

من المحتمل ان تعاني عوائد حق الملكية في ظل هذه الظروف الاقتصادية، لكن النظرة الضبابية للدخل الثابت قد حولت مدراء شركة بيمكو الى داعمين للمحفظة المتنوعة.

من العقود الى أي مكان

انهم يضعون نقودهم في المكان الذي يريدون دعمه و مساندته ، حيث ان (new normal) الآنف الذكر الذي يؤمنون به سوف يضع نهاية لسوق العقود المزدهرة.

و يقول غروس عن رأيه مؤخرا: أن العوائد "تقف على العتبة المتوسطة"، ان تدعيم هذه الفرضيات ناتج عن الايمان بان اسعار الفائدة ستخطو مرتفعة خلال العقد القادم مغيرةً بذلك مسار قارب الثلاثين عاما من انخفاض الاسعار على نحوٍ عام.

فعندما ترتفع عائدات العقود تنخفض اسعارها آكلة بذلك من اي من الارباح المستحصلة من قسيمة السند المالي.

و يقول غروس :"ان مزيجا من المديونية المفرطة للدول الغنية وعدم كفاية الاستهلاك في الدول النامية يمكن له ان يضعف من مستوى العوائد"،ان السوق المتدهورة بالعقود تميل الى ان تكون اقل دراماتيكية من السوق المتدهورة بالاسهم.

في ستينيات و سبعينيات القرن الماضي عندما زحفت اسعار الفائدة بأطراد مرتفعة و مالت الاسعار الى الهبوط تم منح العقود اسم "شهادات المصادرة".

وتتخذ الشركة اوجها عدة لكي تدفع هذا التقدم الى الامام ، و سيتولى ادارة صناديق حقوق الملكية اثنان من المحنكين المتمرسين و اللذين تم التعاقد معهما من شركة الاستثمار "فرانكلين تيبمليتون".

و سيقومان هما بدورهما بتقديم تقرير لنيل كاشكري،وهو الرئيس السابق لبرنامج اغاثة الاصولة المتدهورة في وزارة المالية، و الذي انضم في شهر كانون الاول الى شركة بيمكو.

ولدى بيمكو امال كبيرة في تحقيق وحدة تساعد المؤسسات في تقييم استثماراتها، و تمنحهم الحماية من الاحتمالات الضعيفة و المخاطر ذات التأثير القوي.

يمثل موضوع العقود في الواقع واحداً من أسباب عدة لأتباع التنويع.

و يعتقد العريان ان المستثمر سيعتمد اعتمادا متزايدا على هؤلاء المدراء الذين بأستطاعتهم توفير الحلول الاستثمارية (الشاملة) التي تم تجميعها على استناد عوامل الخطرالمحتملة اكثر من تجميعها على اساس الخبرة و الاطلاع الواسع على اصناف الموجودات المحددة.

و يرى بعض المراقبين الخارجيين هذه الحركة على انها ردة فعل لظهور شركة بلاك روك على انها اكبر شركة ادارة استثمارات في العالم. و يقف نمو بيمكو الاساسي على النقيض من نمو منافستها التي قفزت الى القمة بواقع ١٣,٥ مليار دولار والتي حصلت عليها من (باركليز غلوبال انفيستورز) العام الماضي.

ويقول العريان انه من الواجب على المشترين عادة ان يدفعوا مرتين مرة الاولى لمنح الرخصة و الثانية للاستبقاء على زبائنهم،وتعطي ثقافة بيمكو المتلاحمة و المتماسكة اسبابا اكثر تعددا من غيرها للقلق حيال تأثير العقود المبذرة.

و ثمة سبب آخر محتمل للتنويع ألا وهو غروس نفسه ، فبوجود خمسين مليار دولار من التدفقات الصافية هذا العام حتى شهر حزيران الماضي نصفها من اجمالي المجموعة بقي عائده المالي اجمالا شائعا بحيث شعر البعض في بيمكو بالخشية من ان الشركة اصبحت معتمدةً اعتمادا مفرطا على عقود الدولة الاكبر في العالم.

و يمكن ان يرحب بعض الزملاء بأرشيف ادنى من الارشيف الحالي لغروس الذي يعطي كلامه بعض الاحيان نتائج عكسية ، حيث أوصى في احدى تعليقاته في كانون الثاني الماضي بتجنب الدين الحكومي البريطاني.

و يعد غروس مرادفا لشركة بيمكو المثيرة للجدل خلال الازمة المالية ، و ان دوره الثنائي كمستثمر خاص و مدير في برامج الانقاذ الحكومية ترك البعض في حالة تساؤل فيما لو ان هذين الامرين يتعاكسان في جدوله ، حتى ان البعض قد تمتم قائلا ان شركة بيمكو بحد ذاتها تشكل خطرا كبيرا كما هي الحال في المصارف الكبيرة، لذا أصبحت شركة بيمكو مهمة جدا للبنية التي يتكون منها السوق.

و على الرغم من هدوء الضجة التي تمت اثارتها الا ان غروس ما يزال يتخذ وضعا دفاعيا قائلا انه من المحتمل ان تتمتع شركة بيمكو بـ(فوائد جيدة الى حد بعيد) والتي ستعطي بيمكو ثقلها ، لكنه اصر على انه حين يقوم بدعم بعض السياسات الحكومية سيتم فهم وجهات النظر تلك و على احسن وجه.

و أياً كانت الدوافع فأن قوة شركة بيمكو و سلطتها توشك على النمو ، فالمستثمرون يتهافتون تهافتا متزايدا على شركات ادارة الاستثمارات ذات المسيرة الناجحة و العنوان المعروف ، لكن لا ننسى ان هنالك بعض المخاطر ، فأذا عاودت الاسواق الهبوط كما تتوقع الشركة فأنها ستواجه الضغط للقيام بتخفيض اجورها التي يمكن ان تكون مرتفعة نسبيا مقارنة بمثيلاتها من الشركات.

ان الانتقال الى مزودي الخدمات الاستثمارية ذات الحلول الشاملة يمكن ان يكون امرا كثير المهاوي و المطبات ، حيث سيتطلب الامر من بيمكو القيام بتوصية منتجات الاخرين و منتجاتها هي ايضا و هو مسلك "لم يأخذ مكانه الملائم" في الصناعة في الماضي، و ذلك بحسب ما قاله جاكوبسون.

عن / الايكونومست

الاقتصادي | العدد (1874) السنة الثامنة - الثلاثاء (10) آب 2010

المرصد الاقتصادي

تزامناً مع قرب حلول شهر رمضان المبارك ..

الاسواق تشهد إقبالا من المتبضعين وارتفاعا في أسعار المواد الغذائية

بغداد / علي الكاتب

مع بدء العد التنازلي لشهر رمضان المبارك الذي يمثل في بعده الاقتصادي حالة خاصة للعائلة العراقية ، شهدت الاسواق المحلية حركة تبضع كبيرة مع ارتفاع ملحوظ لاسعار المواد الغذائية .

وكان عدد من المراجع الدينية حرموا شرعية هذه الزيادات في الاسعار مؤكدين ضرورة إعادة النظر من قبل التجار في هذه الزيادات التي لاترقى الى البعد الشرعي في الدين الاسلامي .

وقال احمد رعد ٤٥ عاما موظف في وزارة العلوم والتكنولوجيا: أن ارتفاع السمن النباتي وزيت الطعام من ٩٥٠٠ الف دينار الى ١٢ الف دينار إذ بلغ سعر الكيس زنة ٥٠ كغم من السكر ٦٠ الف دينار فيما كان ٥٠ الف دينار ،والزيادة في اسعار المواد الغذائية في هذا الشهر خاصة لبعض المواد الغذائية التي يزداد الطلب عليها مثل العصائر والالبان والتمور والشعرية والعدس كونها تعد الاساسيات في موائد الافطار والسحور ،وكذلك الحلويات والطحين لصناعة الحلويات التي تعد تقليداً غذائياً رمضانياً متوارثاً ،وكذا الحال مع الدجاج واللحوم البيضاء والحمراء وبيض المائدة التي تستهلكها العائلات العراقية كثيرا في هذا الشهر . فيما قال رياض محمد صاحب محل في سوق شورجة البياع: أن محال بيع المفرد بدأت بسحب الكثير من البضائع والمواد الغذائية ،لاسيما من اللحوم والدواجن وبيض المائدة ،وكارتون البيض على سبيل المثال بلغ سعره ٣٨ الف دينار بعد ان كان ٢٥ الف دينار والزيادة مستمرة وتصاعديا خلال الاسابيع الاولى نظرا للزيادة في الطلب لتعود الى وضعها الطبيعي في اواخر الشهر المبارك.

سارة علي موظفة في وزارة الاتصالات قالت: أنها أنفقت أكثر من ٣٠٠ الف دينار لتامين احتياجات المطبخ من الطعام في رمضان والقائمة لاتزال طويلة والاسعار مناسبة ومعقولة إذا ما قورنت مع الأعوام الماضية ،والارتفاع في الاسعار قد تكون مسبباته زيادة الطلب الا ان الواقع يشير الى ان اكثر العائلات تعد العدة لرمضان مبكرا وتقوم بالتحضير له وفي هذا دحض لفكرة ان الارتفاع سببه زيادة الطلب على الشراء ،والحقيقة ان جشع بعض التجار ورغبتهم في الاثراء على حساب المواطن المستضعف غير ابهين بحرمة وقدسية هذا الشهر الفضيل من اجل تحقيق مطامعهم في الربح المادي السريع مستغلين حاجة الناس الماسة للمواد الغذائية في هذا الشهر من السنة .

من جانبهم أكد عدد من الخبراء الاقتصاديين ان هذه الفوضوية التي تعم الاسواق المحلية لاسيما في شهر رمضان المبارك هي جزء من الفوضوية التي تعم المشهد التجاري وعدم انضباط حركية ومعاملات الاسواق في وقت ارتفع حجم التبادل التجاري بين العراق وكل من تركيا وايران لاسيما في حقل المواد الغذائية التي تعتمد الأسواق عليها الأسواق التجارية اعتماداً كبيراً يفوق نسبة الـ ٩٠ ٪ .

طبعت بمطابع المدى للإعلام والثقافة والفنون

تحرير: عباس الغالبي | الاخراج الفني : مصطفى جعفر | التصحيح اللغوي : محمد السعدي

الاقتصادي

اقتصاديات

تحديات الزراعة

■ عباس الغالبي

لايشكل قطاع الزراعة حالياً سوى ٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي في مشهد متدهور غير مسبوق ، مايجعل الحاجة ملحة الى اجراءات جدية لاعادة بريق هذا القطاع الحيوي المهم .

ولعل الاقتصاد العراقي في ظل وثنيته النفطية أحوج مايكون الان الى قطاعات انتاجية فاعلة لتحرير ه من الاعتماد على القطاع النفطي كمصدر دخل وحيد ، حيث تتجلى الاهمية البالغة للقطاع الزراعي وامكانية الاضطلاع بدور مهم في الاقتصاد الوطني ، إلا ان واقع الحال ينذر بمخاطر كبيرة قد يتعرض لها القطاع الزراعي بضوء معطيات الواقع المعيشي ، حيث التصحر الذي كان تنيجة لشحة مياه الانهر والامطار والاستغلال غير العلمي للاراضي الزراعية .

كما ان التقديرات الحكومية تشير الى انه من مجموع ٤٢ مليون دونم من الاراضي الزراعة يستغل الان فقط ١٤ مليون دونم ، هذا فضلاً من الهجرة الارياف الى المدن وماشكل ذلك من تحد واضح للزراعة على اختلاف انواعها، حيث يتطلب الامر الى برنامج حكومي واسع في هذا الاتجاه معززا بتخصيصات استثمارية تلبي حاجة هذا القطاع .

ولايمكن ان نلمس عودة طبيعية لمستويات الانتاج الزراعي بحدود الفترة القليلة المقبلة ، لكن الخطة التي وضعتها وزارة الزراعة للخطة التنموية الخمسية والتي سلمت الى وزارة التخطيط اذا مانفذت بشكلها الصحيح ، فأن الارتقاء بهذا القطاع بمستويات متقدمة يتطلب تبني الحكومة وبمساندة البرلمان لبرنامج وتخطيط ناجح يعالج المشكلات الرئيسة الموجودة حالياً في القطاع الزراعي كشح المياه ، والتقنيات الحديثة المستخدمة في العمليات الزراعية وطرق الري الجديدة وعمليات تحسين الاراضي والبذور والاهتمام بالفلاحين من خلال توفير البذور والاسمدة والمياه والقروض الزراعية ، هذا فضلاً عن تفعيل عملية الاستثمار الزراعي .

لايمكن ان نلمس عودة طبيعية لمستويات الانتاج الزراعي بحدود الفترة القليلة المقبلة ، لكن الخطة التي وضعتها وزارة الزراعة للخطة التنموية الخمسية والتي سلمت الى وزارة التخطيط اذا مانفذت بشكلها الصحيح ، فأن الارتقاء بهذا القطاع بمستويات متقدمة يتطلب تبني الحكومة وبمساندة البرلمان لبرنامج وتخطيط ناجح يعالج المشكلات الرئيسة الموجودة حالياً في القطاع الزراعي كشح المياه ،

وعند مراجعة الاجراءات الحكومية عبر السبعة اعوام الماضية نرى انها ترقيعية غير مجدية في ظل عملية الاستيراد المفتوحة والمنفلتة للمنتجات الزراعية ومن مختلف المناشىء من دون اجراءات رقابية محددة مع غياب المنتج المحلي بسبب تراجع الانتاج الزراعي للاسباب المذكورة ، مع بعض التغييرات المجتمعية التي احدثت هزة في منظومة الريف والمدينة ، حيث نشطت الهجرة من الريف الى المدينة وتخلى المزارعون عن مهنتهم ، ماأدى الى انحسار عدد المزارعين والفلاحين ولاسباب شتى بعضها لا يتعلق بقلة الدعم او تراجع كفاءة الارض بسبب شح المياه الذي أدى الى بروز التصحر كظاهرة تتفاقم في ظل التغييرات المناخية وشح المياه وضعف الدعم الحكومي .

ومن هنا فأن التحديات التي تواجه الزراعة كبيرة وبحاجة الى جهد عالي المستوى يتلمس المشكلات الاساسية سعياً لوضع العلاجات الناجعة الكفيلة بتفعيل هذا القطاع ولعلنا من خلال المقالات والتحقيقات والحوارات التخصصية في ملحقنا الاقتصادي، وكذلك في المؤتمرات والندوات التي تعرضت للقطاع الزراعي كأحد أهم القطاعات الانتاجية المعول عليها في تنشيط الاقتصاد الوطني، وتخليصه من فردانية القطاع النفطي في ظل عملية التحول الاقتصادي المنشودة من الاقتصاد المركزي الى اقتصاد السوق، ولعل هذه التحديات تمثل حالياً الملمح الابرز الذي يسور القطاع الزراعي الذي يعاني من التراجع الخطير.

abbas.abbas80@yahoo.com